مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

السّلفيّة أزمات الفكر والسياسة

أحمد زغلول شلاطة
باحث مصري

2024

www.mominoun.com

- **بحث محكم**
- **قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة**
- 2024-12-09

جميع الحقوق محفوظة © 2024

السّلفيّة أزمات الفكر والسياسة

-تتمة-

ثانياً: المَسارات الحَركيّة للسّلفيّة

1- تَحولات الحُضور المُجتمعي للجَماعات السّلفيّة

على الرّغم من وُجود تَمايزات عامة بين الاتّجاهات السّلفيّة القَائمة في مصر التي ترسّخت عبر عُقود، واختلط فيها الشّخصي بالفكري، إلّا أنه لا تَزال تلك التّمايزات غير حَادة فكريّاً- وبالتالي حركيّاً- وذلك في ظل تَعدّد وتداخُل العَوامل الشّخصية، السّياسيّة، الفكرية، سَواء كانت مُؤثرات إيجابية أو سلبيّة في تأثيراتها على بنيّة أيٍّ تَجمعات بشرية قائمة. وقد يدفع عنصر أو أكثر باتجاه تجميع قوة الكُتل المُختلفة تَحت إطار كَيان واحد أكبر، كما يدفع عُنصر أو أكثر من تلك المُؤثرات إلى تَفكيك أيّ وحدة تَنظيميّة كَبيرة إلى سِلسلة من الانقسامات الدّاخليّة، ما يَنتج عنه مَجموعات مُتعددة أصغر حجماً وأقل تَأثيراً، وقد تَظل مَجموعات قَائمة اسماً بلا تأثير عمليّ. مِثل تلك التّحولات -سواء للأفراد أو للجماعات- يتشابه الكثير من دوافعها وتتداخل ما يَدفع لبروزها؛ فللعامل الشّخصي دَوره في الكَثير من التّحولات الفِكريّة والسّياسيّة، فقد يُمثل التّفاعل حَول أمور ما عَامة/ خَاصة، أو تُوتر العلاقات/ تُقاربها، نوعاً من التأثر المتبادل بين الأشخاص، ما قد ينتج عنه الانتقال من مَوقع فِكري/ تنظيمي لآخر، يحدث هذا بصورة فردية أو جماعية، كما يدفع كل من الاحتكاك مع المُخالف أو تَنوع مَصادر المعرفة الفكرية، كذلك الأزمات السّياسية التي تضرهم أو يتفاعلون معها نحو تَغييرات فكرية جذريّة، ويكون رد الفعل تجاه النظام السياسي، إما صداميّاً أو مُواليّاً.

وأيّاً ما يكون من أَسباب، فإن تلك التّحولات لا تَكتمل إلا بِسياق سِياسي مُهيّئ لها، وهو ما يكون على صورتين؛ «**سياقاً داخليّاً**» مُمثلاً في وجود تَوجّه ما من قِبل الأنظمة بدعم أو قمع تَوجه ما، يَتنوع الدّعم، ما بين فتح مِساحة أمام ذلك التّوجه المَدعوم للانتشار، أو بإحداث تَحولات ظاهرية في مُمارسة بعض أفراد/ قطاعات من ذلك التوجه بغرض النّجاة الشّخصية، أو بغرض الكُمون وإعادة الانتشار مُستقبلاً في حال توافر مساحة لذلك. والسّياق الثاني: «**خارجيّا**» مُمثلاً في أدوار دُول أو اتجاهات داخل دول تَستهدف دعم تَوجه ما داخل دولة أخرى -رمزياً أو ماديّاً- بهدف استخدامه كقوة ناعمة لصالحها في حال تطلّبت الحاجة ذلك. وفي بعض الأوقات، يجتمع السّياقان الداخلي والخارجي في هذا التحول.

أ. المُؤثر السّياسي في الحُضور الاجتماعي السلفي

على الرغم من سمة التّباعد التي تبدو بين السّلفيّة والسّياسة خِطاباً ومُمارسة في مُجملها، إلّا أنّ واقع التّجارب يُشير إلى وجود ارتباط قائم واستفادة مُتبادلة. يتمثل ذلك في سَعي كل طرف إلى استخدام الآخر في بعض المساحات-مُجتمعية/سياسية- لصالح تَحقيق أهداف بعينها في تَوقيت مُحدد. تَسعى السّلطة السّياسيّة عَبر استخدامها السّلفيّة، سواء لإحداث توازن في المشهد السياسي في حال وجود أفكار إسلامية تُنازع السّلطة شرعيتها، أو كوسيلة امتصاص وتَسكين لأزمات المُجتمع وتفخيخ فُرص التّمرد على السّلطة. في المُقابل، تَستفيد

الفكرة السّلفيّة -وبالتالي المَجموعات السّلفيّة- من ذلك لتحقيق مزيد من التّمدد في ضوء تلك الفُرصة السّلطوية- حيث يكون تمدّداً فكريّاً قبل أن يكون تنظيميّاً -في كثير من الأحيان- يَستهدف تهيئة المُجتمع فِكريّاً، قُبيل إعادة تَوجيه مسار تلك الأفكار تجاه تنظيم ما، ويتم هذا التّوجيه حال تَوافر سِياقات سياسيّة وموارد تدعم مثل هذا الأمر. وإن كان الأمر لا يَمنع من وُجود تَنويعات داخلية في بنية الأفكار داخل أي إطار سلفي بصورة مُتناقضة، لكن يجمع أطرافها مبادئ سلفيّة عامة ورغبة في الوجود والحركة بصورة شرعية -دون تَضييقات- استفادةً من الفرصة السياسية التي تسمح بالوجود والحركة. يبدو مثل هذا الأمر في واقع السّلفيّة في مصر قبل 2011؛ فبسبب[1] الضّغوط السّياسية والأمنيّة على جماعة الدعوة السّلفيّة السّكندرية في ظل العُقود السابقة، كانت تحرك من خلال بعض فروع جمعيتي: أنصار السنة المحمدية، دعوة الحق. وكان للتيار المدخلي بعض التواجد المُؤسّسي في بعض فروع جمعية أنصار السنة. وتمددت جماعة الإخوان المسلمين في بعض فروع «الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة» بسبب التّضييق الأمني عليها.

ومع السّيولة السّياسية في الفترة من 2011 إلى 2013 وما صاحبها من إعلان تمايز لمختلف المَجموعات السّلفيّة، والتي كانت قائمة فعليا بصورة غير مُهيكلة ومعلنة نتيجة الظروف التي دفعتها لبعض التّماهي مع الحالة الإسلامية العامة، وينتج ذلك التمايز اختلافات وصراعات بينية في ظل تنوع المواقف السياسية لكل منها، ورغبات بعض المكونات التمدد والسيطرة على زعامة المشهد السّلفي. وكانت من تداعيات تلك الأعوام القليلة الدخول في سِجالات سلفية مُفتعلة لصالح الاخوان المُسلمين، مثل إثارة قضية ولي الأمر الشّرعي بهدف استخدام بعض الأطياف السّلفيّة في الرد على سَلفيين مُعارضين لها. تم تَضخيم بعض الكَيانات السّلفيّة، والتي تفتقد لثقَل حَقيقي في الشّارع، كتعظيم مساحة الحضور الرسمي لحزبي الأصالة والفضيلة في الفعاليات الرئاسية نكايةً في حزب النور، ومَواقفه المُعارضة للجماعة...إلخ[2]، لتبدأ مرحلة جديدة في واقع السّلفيّة المصرية بعد قرار عزل «مُرسي» ومُشاركة فصيل سلفي في لحظة العزل.

ب. طبيعة الحُضور السّلفي دعويّاً

تَأثّر واقع المشهد السلفي بالسّياق السّياسي لسنوات ما بعد 2013 والصّراع القائم مع جماعة الإخوان المسلمين؛ فمع التوجه للمجال الديني كساحة صراعيّه لتحجيم نَشاط الجماعة، كان التّضييق على المساحات المُعتادة منذ سَنوات أمام الحَالة السّلفيّة الفكرية والحركية، في ظل وُجود مساحات تَماهي يَستخدمها الإخوان المسلمون في الحَشد لصالحها، عبر توجيه أَدوات الدّولة مُمثلة في وزارة الأوقاف تجاه المَساجد التي تم إحكام السّيطرة الإداريّة بصورة كبيرة عليها- وإن كان في السنوات الأولى ظاهرياً- فمنعت المنابر ممن لا يَحمل تصريحاً، وأغلقت المَساجد عقب الصّلوات ومُنعت أي مِساحات دعويّة كالندوات والمُؤتمرات وغيرها للرموز

1 - الحالة السلفية المعاصرة في مصر، م س، ص 304

2 - أحمد زغلول شلاطة، الدعوة السلفية السكندرية: مسارات التنظيم ومآلات السياسة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2016/1)، ص 58، 161

السّلفيّة الذين مُنع أغلبهم من الخطابة.. إلخ[3]، كما تَسببّت المواقف السّياسيّة لبعض مُكوناته في اختفاء دوائر تأثيرهم، وإن ظلّت الاتجاهات الفكرية الرّئيسة القَائمة في السنوات محل الدّراسة تحمل نفس البنية الفكرية التي تَرسّخت مَعالمها الرئيسة قُبيل ذلك، لكن اختفى حجم ثِقلها نتيجة المُؤثرات السّياسية.

عمليّاً، اختفت الكثير من مكونات السّلفيّة السّياسية من المشهد -خاصة «السّلفيّة الحركية» بشقيه القُطبي والسّروريّ-، وحجّمت الأداة القانونية الكثير من نشاطهم في أرض الواقع خاصة في ظل تَحالفهما مع الإخوان المسلمين -التي أصبحت وفق القانون تنظيماً إرهابيّاً- وتمتّع رُموزه وتَابعوهم بدعم التّنظيم المادي والرمزي -سواء من سافر للخارج، أو بقى في الداخل في السجون أو خارجها. وخضع رموز السّلفيّة القُطبيّة لطائلة القانون، فصدر حكم غيابي بإعدام الشيخ محمد عبد المقصود في قضية أحداث العنف وقطع طريق في تموز/يوليو 2013[4]، وأُلقي القبض على الشيخ فوزي السعيد في تموز/يوليو 2014 -توفي كانون الأول/ديسمبر2019- بسبب مواقفه الدّاعمة للإخوان المُسلمين، قبل أن يتم الإفراج عنه لاحقا[5]. وتظل أفكار هذا التيّار حبيسة أدبياته -المُمثّلة في دُروس رُموزه وشُروحاتهم للكُتب الشّرعية-، وعُموم قواعده القديمة -الصّلبة والسّائلة- دون أُطروحات جديدة، سواء في النقد الذاتي وتقييم التجربة وتداعياتها، أو تطوير الأفكار والأطروحات القديمة.

أما في تيّار السّلفيّة العلميّة، فالأمر يَختلف قليلاً، فلم يَتعرّض أيّ منهم للاعتقال على ذمة قَضايا، وإن عانوا من تّضييقات مُرتبطة بالإجراءات الإدارية التي وَضعتها وزارة الأوقاف لضَبط المَساجد، ومُنعت من الخَطابة جرّاء ذلك كل من: الكتلة «غير المُنظمة» من السّلفيّة العلميّة -أي الغير مُؤطرين في جَماعات- كالتّجمعات المَشايخيّة المُتفرقة -كالحويني، حسان، يعقوب-، أيضا الكتلة «المُنظمة» كالدّعوة السّلفيّة السّكندرية، والتي لم يُمارس أيّ من شيوخها الرئيسيين العَمل الدّعوي سوى ياسر برهامي عبر تصريح شَهري غير مُنتظم، وإن كُنّا نلمس أن أغلب خطابات ومواقف السّلفيّة العلمية مُلتزمة بخط الدولة دون أي مُعارضة -سواء: أُعلن ذلك -مثل الدّعوة السّلفيّة، وكتلة محمد حسان- أو لم يُعلن -كالشيوخ محمد حسين يعقوب وأبو اسحق الحويني- حيث ينعدم وجود موقف مُباشر أو غير مباشر تجاه الأحداث. وظل خِطابها وركائزها دون اختلاف عن سابق ما قُدّم. ويلتزم التّيار المدخلي -كغيره- بمسألة التّصريح الإداري للخَطابة، ويظل موقفه كما هو داعماً للحاكم -باستثناء سَابق مَوقفه الرّافض لحُكم الإخوان المُسلمين لاعتبارات استَندت إلى مَواقفه المُناهضة لتيّارات الإسلام السّياسي عَامة والإخوان خاصةً- وهو ما أُخذ عليها من قِبل جُمهور تلك الجَماعات، وصنفوها تياراً سلفيّاً مُخترقاً أمنيّاً يتحرك وفق ما يُملى عليه، دون وُجود مواقف حَقيقية.

---

3 - للمزيد من التفاصيل انظر الفصل الرابع: الصراع على المجال الديني

4 - بسام رمضان، محمد عبد المقصود عن إحالة أوراقه للمفتي: «لست في سن يسمح لي بقطع الطريق»، المصري اليوم، 7 حزيران/يونيو 2014، على الرابط التالي: https://cutt.us/bbdGx

5 - الأمن يلقي القبض على الداعية السلفي فوزي السعيد، مصراوى، 5 تموز/يوليو 2014، على الرابط التالي: https://cutt.us/61hz1¬ وفاة الشيخ «المهندس» فوزي السعيد أحد رموز السلفية في مصر تثير الجدل، رأي اليوم، 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، على الرابط التالي: https:// cutt.us/pozoW

وفي ضوء مُجمل هذه الأوضاع، لم تَعد المَساجد مساحات للحَشد، فضعُفت الدّعوات الفرديّة التّقليدية نتيجة التّخوفات الذّاتية من احتمالية أن أيّ مُمارسات قد يتبعها تَداعيات سياسية-قانونية سلبيّة. لذا، ضَعفت فُرص زيادة حجم الكُتلة الصّلبة لغالب هذه التّنويعات السّلفيّة لغِياب مِساحات دعويّة مُباشرة تُمكّن الشّيوخ من جَذب مُنتمين جُدد، واقتصر جُمهورهم على مريديهم القُدامى، والذي تناقص حجمه بسبب الأوضاع السياسية المُتغيرة، فضلاً عن مواقف الكثير من المُجتمع السّلفي. آثر البعض الابتعاد عن أي مَسارات دينيّة حركيّة قد تُجنبهم الزّج في قَضايا سِياسيّة، وابتعد الآخرون؛ رفضاً لمواقف هؤلاء الشّيوخ، سواء لمُخالفتهم المَنهج السّلفي، أو لرفضهم إعلان مَوقف صريح من الأحداث، وتتقلص المِساحات المُتاحة -أمام القِطاع الذي لا يزال مُتبنيّاً للأفكار السّلفيّة- على الكُتب الشّرعية والمَواد الإلكترونية المُتاحة على شبكة الإنترنت -كالدروس الصوتية للعديد من الكُتب الشّرعية وشروحاتها- فتكون مساحة التّلقي الفكري تلك أُحادية المسار، فالفرد يتلقى الأفكار فقط دون تفاعل عبر حَلقات دراسية أو ما شابه من تلك التّجمعات التي كانت معروفة سابقاً تجنباً لأي تداعيات أمنية مُحتملة. والأمر يَنسحب على الفَضائيات السّلفيّة، والتي تم إغلاق بعضها وتغيير هوية الآخر[6]. ومع استمرارنا التّأكيد على عدم حِدّة التّمايزات بين التّيارات السّلفيّة، ووجود دوائر تتداخل وتتقارب وتتباعد وِفق السّياقات السّياسيّة والشّخصية، وتختلف من وقت لآخر- كما سبق وأشرنا. فإن الاختلافات التي تُغذي الجدل والصّدام -في كثير من الأحيان- سواء بين المَجموعات السّلفيّة من جانب، وبينها وبين الآخر، سَواء مَجموعات إسلامية أو تيّارات سياسيّة أو الأجهزة الأمنية، تتعلق بالثلاثية الحاكمة للفكرة السّلفيّة، وهي توحيد الألوهية، توحيد الربوبية، الولاء والبراء- والتي تُنتج أسئلة عَقديّة ذات بُعدٍ سِيّاسي يتعلق بالحَاكميّة، والعمل السياسي... إلخ.

أما التّيار السّلفي التّقليدي، والذي تمثله جماعة أنصار السنة المُحمدية وتيّار عُلماء التّراث والمُحققين، فيُشاركون الدّعوة السّلفيّة السّكندرية الحضور الرّسمي، حيث تَظل مُلتزمة بالخَط الرّسمي للدّولة كحالها دائما تَاريخيا. وعلى الرّغم من خُضوع بعض فُروعها للتجميد في 2013 بسبب التّمويل، إلّا أن الأمر تم تجاوزه لاحقاً بعد مُفاوضات جرى فيها حل الخِلافات المَالية والشّكوك[7]، كما تم إخضاع مَساجد الجمعيّة لإشراف الأوقاف وشُيوخها لتصريحات الخُطبة دُون أيّ اعتراضات، وإعلانها الدّعم المُباشر للنّظام وانتقاد تَجربة الإخوان المُسلمين وفق ما يبدو في مَواقف رُموز وقيادات أنصار السّنة كرئيسها الحالي عبد الله شاكر، والسابق جمال المراكبي عبر شهادتهما عن الإخوان المسلمين[8].

6 - انظر المحور الخاص بالإعلام السلفي.

7 - في تفاصيل أكثر انظر: كتب المؤلف؛ الإسلاميون في السلطة: تجربة الإخوان المسلمين في مصر، م س، ص 167: 171، الإسلاميون بين السّياسة والمُجتمع: أزمات الحضور ومعضلات السياسة، 2022 غير منشور.

8 - كامل كامل، أحمد عرفة، لله ثم للتأريخ.. شهادات الدعاة تكشف تفاصيل مفاوضات «رابعة» وخيانة الإخوان، اليوم السابع، 17 آب/أغسطس 2016، على الرابط التالي: https://cutt.us/dRmUY

2- جدالات النشاط السياسي للتيّارات السّلفية

اختلف النّشاط السّياسي للتيّار السّلفي نتيجة التّغييرات في المَشهد السّياسي؛ فعلى الرّغم من حَالة الزّخم والتّنوع التي شَهدتها الحَالة السّلفيّة حَركيّاً منذ كانون الثاني/يناير 2011[9]، إلّا أنّ المَشهد اختلف عَقب بَيان 3 تموز/يوليو 2013 ولم يبق سِياسيّاً بصُورة رسميّة مُنفردة إلّا جَماعة الدّعوة السّلفيّة السّكندرية، مع وُجود مُحاولات الوجود غَير الرَسمي من قبل السّلفيات الأخُرى لكن يتم إجهاضَها بمرور الوقت، ليَظل وُجودها إعلامياً إلى حدٍّ كبير دون وُجود حَقيقي على أرض الوَاقع وفق ما يلي.

أ. تجربة سلفيّة القاهرة

مع الموقف الدّاعم من قبل شيُوخ السّلفيّة القَاهرية لنظام حُكم محمد مرسي استمر الدّعم لما بعد عزله، بدا ذلك في التّأصيلات الشّرعيّة التي قدّموها للمَوقف من عزل «مرسي» وِفق ما عكسته خِطابات شُيوخه محمد عبد المقصود وفوزي السعيد، وكان نفس السلوك السّياسي الدّاعم من أَدواتهم السّياسيّة عبر أحزاب التيار وجماعات ضَغطه؛ وذلك على النّحو التالي:

. أحزاب التيار: ينقسم هذا التّيار إلى حزبين هما «الفضيلة» و«الأصالة»[10]، ورغم التّفاوت في أوزانهما، فهما ثابتان في مَشروعات التّحالف السّياسيّة التي صَدّرها الإخوان المسلمون بعد عزل مرسي ويَحظى أعضاؤها بدعم الجماعة -بدرجات- في الخارج.

فيما يَخص السّلوك السّياسي لـ «حِزب الأصالة» في سنوات الأزمة، لم نر أيّ موقف سياسي تجاه الأحداث سوى دعوة رئيس الحزب «إيهاب شيحة» إلى تَنظيم «مليونية للدعاء على السيسي» خلال الاعتكاف فى كل مساجد العالم من العصر للمغرب يوم عرفة والتّفرغ للدّعاء..»[11]، ليُعاد طرحه لاحقاً في أوائل حزيران/يونيو 2017[12].

شهد حزب «الفضيلة» عدّة مُمارسات يراها «سياسيّة»، ورغم أنها تَختلف عن عُموم سلوك التيار السّلفي الرافض للسّيسي، لكنها تتوافق تماماً مع سلوك الإخوان المُسلمين ومَسار العمل النوعي الي تبنته بعد2013. تورّط رئيس الحزب «محمود فتحي» في عِدّة مُمارسات عُنف في سنوات ما بعد 2013 أدت إلى وضعه في قائمة الإرهابيين المطلوبين منذ 2016 وأقرّت بذلك «محكمة جنايات القاهرة» في 2020، والتي أصدرت طلبات

---

9 - حول خريطة السلفية في مصر انظر كتابنا: الحالة السلفية المعاصرة في مصر، م س، ص 54: 56

10 - في تفاصيل نشأة الحزبين وخلافات التأسيس الأول انظر: أحمد زغلول، الإسلاميون والثورة، (القاهرة: أوراق للطبع والنشر، ط1/2013)، ص 106

11 - تفاصيل مليونية «الدعاء على السيسي» يوم عرفة، جريدة المشهد، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2013، على الرابط التالي: https://cutt.us/21W72

12 - مليونية الدعاء على السيسي تنطلق الجمعة القادمة، موقع نافذة مصر، 31 أيار/مايو 2017، على الرابط التالي: https://cutt.us/MTBFb

بضبطه وإحضاره في قضايا إرهاب-هي قضية اغتيال النائب العام، تأسيس حركة مجهولون، كتائب حلوان، خلية نسف الكمائن- ويُواجه اتهامات بدعم وتمويل مجموعات مُسلحة ارتكبت عمليات اغتيال وتخريب، وهو مُتهم في القضية المعروفة إعلامياً بـ «أحداث الهرم وتفجير سفارة النّيجر»[13]. سبق وأعلن «فتحي» عن تَأسيسه «لتيار ‹الأمة› في السّاحة المصرية كتيار ثوري، وليس حزباً بسبب الأوضاع»[14] مُستهدفاً تَنظيم التيّار الثوري -كتطوير لما طرحه حازم أبو اسماعيل- حيث يتم العمل «وفق ثلاثة مُستويات هي ‹الحاضنة الشعبية، ‹التيار› -الذي يتّفق معه على الحَد الأدنى الذي يَلتقي معه- ومن داخل هذا التّيار يتم الانتقاء لعمل ‹حالة تنظيمية مُغلقة، بما يُشبه التّأسيس الأولي للإخوان المسلمين».

يعتمد «فتحي» في التّغيير على دَعوته للعصيان المدني[15] على وجود ثلاث مراحل له؛ أولها التعريف بالحملة، لتصل لأكبر شريحة شعبية، ثانيها التّعريف بالتجارب الثورية السابقة، وتتمثل الثالثة في البدء في الدعوة لتوقيتات وفعاليات مُحددة تتصاعد تدريجيّاً ومنها حملات: «صفارة إنذار»، «طفي النور» لإظهار الاعتراض من البيوت، «حملة اقفل دكانك» لغلق المحلات التجارية والخدمية. «البس أسود» والتحرك في الشارع بشكل طبيعي لقضاء المصالح المختلفة، «عدم دفع الفواتير والضرائب»، «اسحب فلوسك» من البنوك وتحويلها لذهب أو عقارات.

. جماعات الضّغط السّلفي: الجبهة السّلفيّة نموذجاً: في إطار أنشطة تَحالف دعم الشّرعية، عَمدت الجَبهة السّلفيّة إلى التّعبئة ضد النّظام الحاكم في إطار دَعمها لجماعة الإخوان المسلمين عبر ما أسمته «انتفاضة الشّباب المُسلم» يوم 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2014. استهدفت الجَبهة من ذلك التوقيت أن تكون في العاشر من محرم، الفكرة الأولية وراء ذلك هي استحضار نجاة موسى من فرعون لإبادة الفئة المؤمنة، وذكرى استشهاد الحسين رضي الله عنه، قامت الرؤية في البداية على الترتيب على الأرض، ثم التّنسيق مع الإخوان. وتم الاتفاق على أن تكون الدعوة سابقة ليوم محاكمة حسني مبارك -29 تشرين الثاني/نوفمبر- المُتوقعة نتائجها، بالتوافق مع الجميع واستغلال أجوائها. وبلورت محاورها الواقعية في ثلاثة هي: الانتصار للهوية، ورفض الهيمنة، وإسقاط حكم العسكر. وعلى الرغم من القُبول الأولي للدّعوة من قبل الإخوان وتأكيد نيّتها المشاركة، وحدّدت لأعضائها ضوابط ذلك، إلّا أن الواقع أظهر قصوراً في توقيت وتفاصيل الفعاليات وأماكن خروجها، مع ضَعف

---

13 - أحمد المتولي، مصر تخطر الإنتربول الدولى بوضع رئيس حزب الفضيلة بقوائم الإرهابيين المطلوبين، اليوم السابع، 23 حزيران/يونيو 2016، https://cutt.us/33dJN، خديجة عفيفي، حجز محاكمة رئيس «الفضيلة» في «تفجير سفارة النيجر» للنطق بالحكم، أخبار اليوم، 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، على الرابط التالي:https://cutt.us/FqzpK

14 - لقاء مع م. محمود فتحي، قناة الشرق، 18 نيسان/أبريل 2020، على الرابط التالي:https://cutt.us/94lWm

15 - في ملامح تلك الأطروحات انظر: محمود فتحي، المقاومة الشعبية هل تنجح دعوة العصيان المدني بمصر، مدونات الجزيرة، 28 أيار/مايو 2018، على الرابط التالي: https://cutt.us/cMMZB، رسائل في العصيان المدني، مدونات الجزيرة، 25 حزيران/يونيو 2018، على الرابط التالي: https://cutt.us/nO5dU، ودعا وفق تسريبات صوتية له إلى الاشتباك مع الأزمات المجتمعية كاحتجاجات المعلمين ومطالباتهم بزيادة المرتبات وزيادة الحوافز، والاشتباك مع شباب الأولتراس، وحول ذلك انظر: عامر مصطفى، فيديو.. تسريب لقيادي إخواني يكشف تحريضه على العصيان المدنى وإثارة أزمات المعلمين، اليوم السابع، 25 يناير 2020، على الرابط التالي: https://cutt.us/9eRGm، أحمد عرفة، برنامج الكبسولة يبث تسريب صوتى للإرهابى محمود فتحى يكشف طرق استغلال الأولتراس، اليوم السابع، 16 شباط/فبراير 2020، على الرابط التالي: https://cutt.us/o8Sr7

التّنسيق مع مجموعات ثورية في أماكن مُختلفة، لينتج عنه فشل تلك الدعوة، لتتهم الجبهة الإخوان بالخيانة مُغادرةً التحالف بشكل مفاجئ. وفي تفسيرها لخروجها تؤكد الجبهة أنّ التّحالف كمشروع لم يعد يُحقق طُموح الكثيرين ويتغيّر بتغير مُعطيات الواقع، كما يَختلف في نطاق رُؤيته عن نطاق رُؤيتنا ومَشروعنا، وأننّا لنا ثوابتنا وأهدافنا ورُؤيتنا السّياسية والواقعية[16].

وبهذه النتيجة التي حظيت بها تلك الدعوة نجد أنها لم تُمثل فقط نهاية عملية لنشاط الجبهة في مصر، بل نهاية لأيّ نشاط ثَوري سلفّي راهن على الكتلة السّلفيّة السّائلة ذات النشاط الحركي البارز من بعد 2011، والتي تَضخّمت فعاليتها ومُؤشرات قُدراتها في ظل رمزية حازم صلاح أبو إسماعيل الذي التفّوا حوله كزعيم سياسي استطاعت خِطاباته تَعبئة تلك الكتلة المُتشرذمة، ولم يَستطع أحد بعده أن يقوم بذلك الدّور، لتختفي أنشطة وفاعلياتهم ما بين العُزلة السَياسيّة أو تَأييد الإخوان المسلمين أو الانخراط في أنشطة الجَماعات الجهادية وفق المُتاح لأي منهم[17].

ب. الدّعوة السّلفيّة السّكندرية

وهي أكثر تيارات السّلفية العلمية تنظيماً[18]، ويُمثله «حزب النور» كذراعٍ سّياسي. تنبع أهمية هذا النموذج من كونه المكون الوحيد المتبقي من التيار الإسلامي بعد 3 تموز/يوليو سياسياً وقانونيّاً. تعكس تفاعلات الجماعة والحزب تجاه مُختلف القضايا القائمة قبل 25 كانون الثاني/يناير 2011 وما بعده، ثم مرحلة مابعد 2013 حرصها الرئيس على تحقيق مكاسب وُجوديّة للتّنظيم، على الرغم من أيّ تناقضات قائمة. يأت ذلك وفق المصالح المباشرة لقيادتها، إضافة إلى بعض التّوازنات الخاصة بالأنظمة الحاكمة في ظل التّحولات السّياسية الكبرى التي شهدتها البلاد. وبصفتها جماعة دعوية، يبدو من المهم الإشارة إلى دوافع التنظيم التي يمكن أن

16 - نعتمد في ذلك الرصد على: مقابلة مع أحمد مولانا المتحدث باسم الجبهة السلفية وأحد المعتقلين عقب الدعوة لانتفاضة 27 تشرين الثاني/نوفمبر، مدينة طلخا، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، بيان «عام على انتفاضة الشباب المسلم...الواقع والرؤية»، الموقع الرسمي للجبهة السلفية، على الرابط التالي: https://goo.gl/FKybRg، بيان من الإخوان المسلمين.. هويَّةٌ أممٍ.. وثورةٌ تنتصرُ، إخوان أونلاين، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، على الرابط التالي: https://cutt.us/9td3e، أحمد حمدي، تعرّف على ضوابط الإخوان للمشاركة في مظاهرات 28 تشرين الثاني/نوفمبر، المصري اليوم، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، على الرابط التالي: https://cutt.us/3DPGc، محمد إسماعيل، أحمد عرفة، بعد فشل مظاهرات 11/28، الجبهة السلفية والإخوان يتبادلان الاتهامات بالخذلان، اليوم السابع، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، على الرابط التالي: https://cutt.us/0fCrC, عبد الرحمن يوسف، مصر: «انتفاضة» نوفمبر.. وإعادة تموضع شباب الإسلاميين، المدن، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، على الرابط التالي: https://cutt.us/uDClr

17 - في تفاصيل أكثر حول تلك الحالة السلفية انظر: ستيفان لاكروا، أحمد زغلول شلاطة، ظهور السلفية الثورية وتحولاتها في مصر خلال مرحلة ما بعد مبارك، عومرية سلطاني «ترجمة»، (بيروت: مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 38-39، ربيع-صيف 2017)، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/OFewE

18 - يوجد مُكون دعوي مشايخي لا يُمارس العمل السّياسي بصورة مُباشرة، وإن يشتبك أحياناً مع الواقع السياسي في إطار التوازنات السّياسية للنظام الحاكم. برز من رموز هذا التيار الشيخ السلفي محمد حسان في بعض الأوقات منها إشارته إلى تبنيه مبادرة للمصالحة بين الإخوان والدولة، وذهب إلى الإخوان وقيادات تحالفهم، فأخبروه بتمسكهم بعودة «مرسى» وبمراجعتهم طلبوا عدم فض اعتصام رابعة بالقوة، وهو ما وافق عليه المشير السيسى وقتها بشروط، إلا أنهم رفضوا الصلح، (أحمد الخطيب، الشيخ محمد حسان: «السيسى» وافق على مطالب الإخوان لحقن الدماء.. لكنهم رفضوا بعد أن وعدتهم «كاترين أشتون» بعودة «مرسى»، جريدة الوطن، 14 آب/أغسطس 2016، على الرابط التالي: https://cutt.us/3tONo، وفي شهادته مع قيادات أنصار السنة الرئيس الحالي عبد الله شاكر، والرئيس السابق جمال المراكبي عن الإخوان المسلمين انظر: كامل كامل، أحمد عرفة، لله ثم للتأريخ.. شهادات الدعاة تكشف تفاصيل مفاوضات «رابعة» وخيانة الإخوان، م س.

تُفسر سلوكه السّياسي المُخالف لعموم التيار الإسلامي، وتأطيراته الفقهية تجاه رأس النظام في ظل التناقض في التعامل مع رئيسين للبلاد.

. دوافع التنظيم

راهن تنظيم «الدّعوة» منذ اللحظة الأولى التي أنتجت بيان 3 تموز/يوليو 2013 على استقرار النّظام الجديد في ظل قراءته لواقع مصادر القوة الفعلية ودعم المؤسسة العسكرية للمَسار المُتشكل، إضافة إلى ضَعف نظام محمد مرسي عن بسط سيطرته على أجهزة الدولة، والخلاف الأيديولوجي القائم بين السّلفيّة والإخوان المُسلمين. يبدو ذلك من رصدنا المُباشر لمسار الدعوة السياسي وغالب الفتاوى والمقالات التي أصدرتها في تلك الشهور الأولى عقب ذلك التحول السياسي عبر المصادر الإعلامية الرئيسة لجماعة الدعوة[19]؛ وذلك في ضوء تركيزنا على سنوات ما بعد 3 تموز/يوليو 2013.

يأتي ذلك في ظل سيطرة عاملين رئيسين على العقل السّياسي للتنظيم ومَساره العَملي، وهما:

- رفض العودة لواقعهم قبل 2011، فليس من المقبول لديهم بعد التّحقق السّياسي والتمدد كمُكون رئيس أو بارز في المشهد السياسي أن يعُودوا مرّة أخرى جماعة شبه مُطاردة ومُحجمه تحت سَيطرة ورؤية الضّابط المختص بمتابعة الملف الديني، وبالتالي استمرار فُرص تعرُّض قياداته للاعتقال والانتهاك في كل ظرف ومكان.

- الرغبة في ترسيخ نفسه الطرف الديني في المعادلة السياسية المصرية[20] -وهو السّعي الذي سَبق وبدأه في عهد الإخوان المسلمين وتوجُههِ نحو معارضتهم- في ظل غياب مُنافس في تلك المساحة.

في المُقابل، حَرص النظام -قيد التشكل- على تجاوز العَقبات التي يُثيرها الإخوان المسلمون في مُواجهته، والتي عَمدت دِعايتهم على تَصوير الحَرب ضدهم بأنها حرب على الإسلام، وليست فقط صراعاً سياسيّاً. وعليه، فإن وجود حزب سلفي -مثل حزب النور- كطرف في المعادلة السياسية يمثل تفكيكاً عمليّاً لتلك الأطروحة. لذلك، كانت مجمل مواقف الحزب نابعة من يَقينه بأنّ أيّ تهديد للنظام هو تَهديد وُجوديٌّ له، وهذا يتطلب منه العديد من الأمور على رأسها دعم النظام دائماً، ليؤدي ذلك إلى تزايد الغضب من عموم القواعد الإسلامية غير المُؤطرة في تنظيم تجاه مواقف الحزب، حيث كبّده ذلك الدّعم الكثير من الخسائر[21].

---

19 - انظر بيان بتلك المواقف وفق تتبعنا المواد التي نشرت على موقع «صوت السلف» في الفترة من أول تموز/يوليو وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2013 في: أحمد زغلول شلاطة، الإسلاميون في مصر: أزمات الفكر والتنظيم والسياسة، مؤمنون بلا حدود، يناير 2014، ص 18، انظر الرابط التالي: https://cutt.us/eaSxD

20 - في إطار اللقاءات التي قام بها الباحث مع أعضاء تنظيميين في الدعوة والحزب خلال تلك السنوات، كان من المتداول بينهم في الأيام الأولى لعزل مرسي في إطار سعي استيعاب الشيوخ غضب القواعد على موقفهم من العزل، الإشارة إلى «وجود توافق أو قبول بأن تكون الدعوة للسيسي كما كان محمد بن عبد الوهاب للأمير محمد بن سعود» وفق تحالفهم الذي بدأ منذ سنة 1744م

21 - في الصفحات التالية المزيد من أزمات الحزب.

. جدل الفقهي والسياسي: الولاية الشّرعية للرئيس

يظل الموقف من الحاكم من القَضايا المركزية التي يَتمايز في ضَوئها المَجموعات السّلفيّة، سواء في تكفيره من عدمه بحكمه/ غير حكمه بما أنزل الله، أو في ما يتعلق بالتّعامل معه كولي أمر شرعي أم لا. وتُمثل المُقارنة بين مَواقف الدّعوة السّلفيّة من الرئيسين محمد مرسي وعبد الفتاح السياسي نموذجاً على تأطيرات هذا التيار لتفاعلاتها مع الحاكم، ومدى تَمايزه عن غيره من السّلفيين. فمع الوجه الجديد قيد التّشكل للنظام السياسي في الأيام الأخيرة من حكم مرسي وما بعد عزله، تبدأ قطاعات واسعة من الحالة السّلفيّة عامة، مرحلة من الارتباك الفقهي والتّشظي السّياسي والتّنظيمي؛ وذلك ما بين الدّعم بدعاوى شَرعية مثل عِصمة الدّماء والحَاكم المُتغلب، رفض التّسلطيّة الدّينية أو رفض المَشهد وتكفير أركانه لانقلابه على حَاكم شَرعي. لم يُقدّم كلا الموقفين -أو أيّا من أطرافه- مُدونة شرعيّة واضحة تُؤصّل لخطابه ومواقفه- وفق مُتابعتنا- بل ظل الأمر حبيس دائرة الصّراع السّياسي، والذي تَغذّى بأُطر دينيّة بهدف مَركزي مُتعلق برغبة كُل طرف في الحِفاظ على دَاعميه وجَذب داعمي الفريق الآخر عبر التّسفيه من سُلوكه السّياسي وانتقاص شرعيّته الدّينية التي يَستند إليها، ويخلُص كل طرف إلى تأكيد صحة موقفه من الأزمة السّياسيّة القائمة منذ الثّالث من تموز/يوليو.

أثير في المشهد الإسلامي كثير من الجدل حول الشّرعية الدّينية لمحمد مُرسي كحاكم شرعي من عدمه، في أواخر عهده، وشرعية عَزله من عَدمه - أيضاً شرعية «السيسي» الدّينيّة ومَوقف الدّعوة منه في حال تكرار تجربة عزل مرسي معه. وظل هذا الجدل الذي مثار اشتباك وتهكّم من أنصار مرسي تجاه الدعوة، وامتد إلى القواعد السّلفيّة في ظل الحديث الداخلي المثار والمُتعلق بمدى وجود انتقالات فكرية للدعوة غير مُعلنة دفعتها نحو المدخلية كمرجعية فكرية جديدة- تحت سطوة حالة الصّراع القائمة ومُوازناتها للبقاء السّياسي وتجنب الصّدام. حرصت أدبيات الدّعوة السّلفيّة المُقدمة[22] حول مسألة الحاكم على التأكيد على عدة ثوابت في النّظر العملي للمسألة أبرزها «إثبات أن الولاية الشرعية لحاكم مرتبط بأن يحكم بما أنزل الله»[23]. ورأت أن «من يُطبق منهم الشرع ففيهم تفصيل؛ منهم من يُكفّر كُفراً أكبر، ومنهم من يُكفّر كفراً أصغر، والذي يأتي الكُفر الأكبر لا يُكفّر بعينه إلّا بعد استيفاء الشّروط وانتفاء الموانع من قِبَل أهل العلم أو القضاء الشرعي»[24]. وفي تفاعلها مع مَسألة الخُروج على الحاكم الظّالم، أكّدت أنه «مُرتبط عند السّلفيين بالمصالح والمفاسد، والقدرة والعجز.. وترى بعدم الخروج على كل حاكم ظالم في أيّ ظروف وملابسات، بل الأمر عندهم ينضبط

22 - اعتمدنا في الرصد على الفتاوى الواردة في مواقع الدعوة الرسمية، وهي صوت السلف، أنا السلفي، في سنوات ما قبل 2011 وما بعدها، ويمثل تراثها القديم تراكماً مهماً للتحليل يعكس رُؤية التّنظيم عمليّاً تجاه وقائع عملية تحتاج إلى رأي شرعي، وليست نصوصاً فقهية جافة. في ظل سياقات سياسيّة أكثر هدوءاً لم تكن إدارة الدعوة متورطة في العمل السياسي المباشر كما حدث في سنوات ما بعد 2013، ما يُفيد في المُقارنة بهدف التعرف على طبيعة التغيير من عدمه، إن وجد في تصوراتهم الشرعية تجاه القضايا المطروحة.. مع الإشارة إلى أن غالب هذه الفتاوى تعود إلى الشيخ ياسر برهامي، والذي استطاع منذ التسعينيات أن يسيطر عملياً على الدعوة إدارياً وتنظيراً وحول مساراته انظر: الدعوة السلفية السكندرية: مسارات التنظيم ومآلات السياسة، م س، ص ص 181، 182

23 - حكومة حماس وما يطلقه عليها البعض من أوصاف الدولة الإسلامية، موقع صوت السلف، 29 أيلول/سبتمبر 2010، على الرابط التالي: www.salafvoice.com/article.aspx?a=4767

24 - حول دخول البرلمان والحكم بغير ما أنزل الله، موقع صوت السلف، 2 نيسان/أبريل 2007، على الرابط التالي: www.salafvoice.com/article.aspx?a=705

بالمصالح والمفاسد... فموقف المسلم في مثل هذا نصح المسلمين؛ لمُراعاة ما ذكرنا من القواعد، وضبط الأمور بميزان الشّريعة بالرّجوع إلى العُلماء، والحرص على دماء المُسلمين وعَوراتهم وحُرماتهم كلها»[25]، وهي القضيّة التي سبقه في تفصيلها منذ عقود محمد إسماعيل المُقدم أبرز مَراجع الدّعوة -في سلسلة مُحاضراته (نصيحة موضوعية للتيارات الجهادية)- والذي أشار في سياق حديثه عن «قضية الخروج على الحاكم الجائر أو الفاسق أو الظالم، لكنه مازال مُسلماً- أنّ أهل السنة والجماعة ذهبوا إلى تحريم الخُروج على أهل الظُلم والجُور بالسّيف ما لم يَصل ظُلمهم إلى حد الكُفر، وهو مَذهب جمع من الصحابة.. وأمّا ما وقع من قيام الحسين وابن الزبير وأهل المدينة على بني أُميّة، فهذا كان بالفعل لكن استقر أهل السنة بعد ذلك على التحريم»[26].

فرّق «برهامي» بين ولي الأمر الشرعي والرئيس في الدولة الحديثة، قائلاً: «الفرق ليس كون الدولة حديثة أو قديمة، وإنما هو: هل نظامها قائم على إقامة الدّين وسياسة الدنيا بالدين أم لا؟ والنبي صلى الله عليه وسلم علّق وُجوب الطّاعة على أن يقود بكتاب الله ولو كانت صفاته مُخالفة للمُعتبر شرعاً.. وانتهى إلى أن «رئيس الجمهورية أو الملك أو الأمير هو رئيس للدولة يُعان على الخير، ويُنصح وينهى عن الشر، ومَسألة العزل والإقالة وإعادة الانتخاب في النّظم الجمهورية مبني على مَصالح العباد والبلاد، ودفع الفساد عنهم»[27]. وحول كون الرئيس السابق «محمد مرسي» ولي أمر شرعي أم لا؟ يشير برهامي إلى أن: «المسألة محل اجتهاد، ورجّحَ أن الأمر إذا اُتفق على أنه بصلاحيات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في الدستور والقانون، والتي تم عليها العقد مع الرئيس.. وإذا تم الاتفاق على حدود الصلاحية، فالخلاف في هذه الحالة لفظي؛ إذ لا خلاف في طاعته في طاعة الله، ولا خلاف كذلك في عدم جواز الخروج عليه بالسلاح، ولا محاولة خلعه عن طريق الثورة الشعبية أو العسكرية. وأما في حالة أن يُقرر أنه ولي أمر شرعي بصلاحيات الخليفة «فعلى قول من قال ذلك فسيرى مشروعية إلزام الرئيس لمن يخالفه باختيار شخص أو أشخاص بأعيانهم دون اعتراض في المجالس النيابية أو الهيئات والوظائف التنفيذية والإدارية، وكذا عدم جواز الترشيح ضده في الانتخابات، أو يُجوّزون له عدم الوفاء شرط المدة وعدم تجديدها إلا لمدة واحدة»- فإن الخلاف حقيقي. وخلص إلى أنّ «العقد الذي بين الأمة وبينه عقد مشروط بشروط لا يجوز له تَجاوزها ولا نَقضها ومُخالفة هذه الشّروط يُعرّض المشروع الإسلامي نفسه للخَطر من داخله بالاستبداد، ومن خارجه بتجييش الأعداء ضده»[28]، كما حَرصت الدّعوة وحزب النور على

---

25 - حول أزمة المسجد الأحمر في باكستان، موقع صوت السلف، 12 كانون الأول/ديسمبر 2007، على الرابط التالي: www.salafvoice.com/article.aspx?a=2014

26 - محمد إسماعيل المقدم، نصيحة موضوعية للتيارات الجهادية، المحاضرة الرابعة، أنا السلفي، على الرابط التالي: www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=53805

27 - ياسر برهامي، هل تختلف صفة ولي الأمر الشرعي باختلاف نظام الدولة؟، موقع صوت السلف، 23 آب/أغسطس2013، على الرابط التالي: www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=43209. وحول تفاصيل أكثر انظر: عبد المنعم الشحات، مقارنة بين نظام الخلافة وبين الدولة الحديثة ذات المرجعية الإسلامية، ثلاث حلقات على موقع صوت السلف -بتواريخ 3 تموز/يوليو 2012، 19 نيسان/أبريل 2013، 4 أيار/مايو 2013، على الروابط التالية: https://cutt.us/nYSVm,https://cutt.us/AVCAH,https://cutt.us/kS6UU

28 - هل ينطبق وصف الخليفة وولي الأمر الشرعي على رئيس الجمهورية؟، موقع صوت السلف، 21 آذار/مارس 2013، على الرابط التالي: www.salafvoice.com/article.aspx?a=6727

التّأكيد على نفي خروجهم على مرسي، وأن تكون في أعناقهم بيعة له، حيث أكدوا أنهم «لم يخرجوا أو يُعاونوا الخارجين عليه، ولم يتعاملوا مع السّلطة القائمة بعده إلّا بعد ما تغلّبت، ومن أجل المصلحة العامة»[29].

وحول القول إن «السّيسي» حاكم مُتغلب، وله حق السّمع والطاعة أشار «برهامي» إلى أن «ثبوت الولاية شرعاً أمر آخر غير تَوصيف الواقع، فلابد من وجود مَقصد الإمامة لثبوتها شَرعاً، وإذا لم يُوجد هذا الوصف، وهو: (يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللهِ)، وهذا الذي ذكرنا من إقامة الدين، وسياسة الدّنيا بالدين مع وجود الشوكة -لم تثبت الإمامة. وأما وصف الأمر الواقع بأنه متغلب بالشوكة؛ فهذا لا شك في وجوده، وأما حق السمع والطاعة، فهو لمن ثبتت إمامته شرعاً، ومَن لم تثبت إمامته شرعاً ‹وكان متغلباً›، فالتعاون معه على البر والتقوى، ومصلحة البلاد والعباد، والإجابة إلى الحق ‹هو المشروع›. وحول جواز حكم العسكريين من عدمه»[30] كما أضاف أنه: «لا يَمنع من حكم رجل نرى أنه الأقدر على قيادة البلاد، وتعاون مؤسسات الدولة معه للمرور من الأزمة الحالية -أنه ذو خلفية عسكرية؛ وإلا فالدستور ينص على أن الدولة حكومتها مدنية، ولم نقل يلزم أن يحكمها عسكري، بل قلنا: إذا كان هو الأنسب للبلاد فلا مانع، ولن نجد أحداً مثل الصحابة. ولم يمنع هذا الدعم للنظام الحاكم من تعرّض شيوخ الدعوة للتضييقات من قبل مؤسسات الدولة في قضايا حيوية لهم مثل الخطابة في المساجد أو حتى الدعوات التي وجهها البعض لحل الحزب باعتباره حزب ديني»[31].

3- أزمة الوُجود السّياسي لحزب النور

تَباين مَسار حزب النور النيابي في ظل التّفاوت الكَبير في الكُتلة التّصويتيّة التي حصل عليها الحزب في مختلف مُشاركاته؛ ففي أولى مشاركة له في انتخابات برلمان 2012 حصد الحزب لقب الحصان الأسود لتمدده في رُبع مقاعد مجلس الشعب، قبل أن يحصل على أقل من 2% في برلمان 2015، وينتهي الأمر بفشله في تحقيق أي مقعد في مجلس الشيوخ 2020، مع تحقيق 7 مقاعد بمجلس النواب في جولة الإعادة برلمان 2020. يأتي ذلك التباين في ظل تعدد المُتغيرات التي شكّلت الوزن الانتخابي والسّلوك السّياسي للحزب على النّحو التالي.

أ. مُحددات الحُضور

يرتبط الحُضور السّياسي لتوجه ما بمتغيرين رئيسين؛ «عام»: مُتعلق بالبيئتين السّياسيّة والاجتماعيّة، ومتغير «خاص»: مُتعلق بالداخل التّنظيمي. وبناء على تفاعل العام والخاص، يتحدد حجم الحُضور السّياسي

29 - هل خذل حزب النور د. مرسي ؟ أنا السلفي، 20 تموز/يوليو 2013، على الرابط التالي: https://www.anasalafy.com/play.php?-catsmktba=42027

30 - ما تثبت به الولاية الشرعية، وحكم الحاكم المتغلب، موقع صوت السلف، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، على الرابط التالي: www.salafvoice.com/article.aspx?a=7192، ياسر برهامي، عتاب هادئ للإخوة المخالفين في الداخل والخارج، موقع صوت السلف، 19 تموز/يوليو 2013 على الرابط التالي: http://www.salafvoice.com/article.aspx?a=6944

31 - ياسر برهامي، نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية، أنا السلفي، 28 أيار/مايو 2014، على الرابط التالي: www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=48835

لأي فَاعل حِزبي، وحدود فاعليته.، وبيان قدرة البناء التنظيمي الدّاخلي على تطوير أدواته في تفاعلاته مع المُتغيرات العامة، وقدرته على التأثير عليها من عدمه. تمثل تجربة حزب النور نَموذجاً لا يزال يُثير الجَدل في ظل تَباين أوزانه السّياسية والانتخابيّة، فضلاً عن استمرار حُضوره الرّسمي كحزب وحيد ذي مرجعية دينيّة في إطار تَحولات المشهد السّياسي بعد 2 تموز/يوليو.

. **المتغير الأول «العام»:** ونعني به البيئة الخارجيّة التي تُؤطّر التّجربة السّياسيّة للأحزاب، وتُؤثر في الكثير من مَساراتها، يتمثّل في عاملين رئيسين: سياسي واجتماعي.

- **العامل السياسي:** ويتمثل في طَبيعة النّظام الحَاكم، حيث تتحكم مُدخلات النّظم في الكثير من مَساراتها. فالنّظام الحاكم هو مُمثلاً لدولة 3 تموز/يوليو التي تكوّنت في سِياقات اختلفت عن النّظم السّابقة. تتمثّل في لَحظة الصّراع السّياسي والاجتماعي ضد المكون الإسلامي الذي كانت في الحكم حينئذ -والمُمثل في جماعة الإخوان المسلمين- والتي تم عزلها ـــ ليُعاد تَشكيل الحياة السّياسيّة وفق فَلسفة عامة شبه مركزية لأمرين؛ أولهما سعي النظام الحاكم نحو تَجاوز التّجربة السّياسية للإسلاميين ومنع فُرص تكرار أزماتها، والثاني تَحمل مُدخلاته تصوراً يتعلق بقابلية جميع المُكونات الإسلامية على مُمارسة العُنف، ووحدة هدفهم تجاه إقامة الدولة الدّينيّة. لذلك، كان العَمل على تَحجيم مِساحات تَمددهم في المَجال العام -الرّسمي وغير الرسمي بصورة لم تَعهدها سَابق تجارب الأنظمة المصرية على اختلافاتها مع الحالة الإسلامية. ففي إطار تلك اللّحظة التّاريخية المُؤسسة وإلمام النّظام قيد التّشكيل -آنذاك- بطبيعة المرحلة القادمة، بدت أهمية حُضور حزب النور في المشهد قُبيل مُواجهة الإخوان المُسلمين وحُلفائها، ودعّم ذلك سلوك الحزب عمليّاً في ظل أزماته الدّائمة مع الإخوان المسلمين، لطُموحه السّياسي بتسيّد المشهد السّياسي الإسلامي، ورغبته في استمرار حُضوره في المَشهد. استهدف النّظام من ذلك؛ تَجاوز سَرديّة الحَرب على الإسلام التي تَعتمدها الجَماعة طوال الوقت، وغذّتها أكثر عَقب عَزلها من الحُكم وحشدت على أساسه حُلفائها من الإسلاميين. إضافة إلى تفكيك أي اجتماع محتمل للقواعد الإسلامية النشطة آنذاك في ظل دعم أقوى تنظيم سلفي للمشهد الجديد.

وعلى الرغم من تَمنّيات الحزب وشُيوخه بوجود نَقلات نوعيّة في نَشاطهم ودورهم السياسي نتيجة المشاركة في لحظة عزل مرسي، إلّا أنّ الأمر ظل حَبيس الأمنيات دُون خُطوات مَلموسة. فخلال الفترة الرئاسية الأولى -2014: 2018- ظلّ الحزب عمليّاً على الهَامش، بلا ثِقل سياسي أو مَزايا مُتحققه له من قِبل النّظام؛ فلم يتم تعيين أيّ منهم في مَناصب وزارية أو سياسيّة عُليا، أو لجان نيابية مركزيّة. فضلاً عن تَحفظات الأحزاب والتّكتلات السّياسة المُستمرة على التّعاون مع الحزب في الاستعدادات والتّحالفات البرلمانية، أو التّكتلات السّياسية بالبرلمان.

لم يكن المُستهدف حَظر الحزب والقَضاء التام عليه -كغيره من مُكونات الحالة الإسلامية المُتنوعة- بل كان المَطلوب تَحجيم وُجوده العملي للحُدود الدّنيا وفق صِيغ إجرائية-لم يُشاركوا في وَضعها- عليهم الخُضوع

لها بلا أي تمييز. ظل الحزب في مُواجهات مُستمرة مع أدوات الدّولة التّنفيذية بهدف التّضييق على أنشطته ودُعاته. يبدو ذلك في أزمة تَصاريح الخَطابة لشيوخ الدّعوة السّلفية، وتَحجيم حضُورهم الدّعوي واللّقاءات الجماهيرية التي كانوا يُنظمونها دَوريّاً في مُختلف أنحاء البلاد، بل وتَحجيم وُجودهم الجُغرافي إلى حد كبير. وبجانب الإنهاك المُستمر في مُواجهة الدّعاوى القَضائية المُستمرة في المُطالبة بحلّه بوصفه حزباً قائماً على أساس ديني، كان مَسار الحزب مُتناغماً مع فَلسفة النّظام الرّاغبة في إعادة تَشكيل مَوازين القُوى السّياسيّة عبر الاهتمام بهندسة أسباب وُجود تلك القُوى وتَمددها، بدأت خُطوات ذلك عمليّا بتَغيير النّظام الانتخابي بهدف إعادة فرز فاعلين سياسيين مَدنيين بَعيداً عن إفرازات وأدوات الحالة الإسلامية الحركية التّقليديّة القَائمة، ويكون من تداعيات ذلك نتائج الاستحقاقات الانتخابية في السنوات التالية.

أدّى تحفظ مُجتمع الإسلاميين على الحزب إلى هبوط تَمثيله البرلماني من 25% في برلمان 2012 إلى 1.5% في برلمان 2015، مُحققاً بصورة عملية رغبات القُوى السّياسيّة الداعية بإقصائه سياسيّاً، وهو ما عَكسته نتائج انتخابات البرلمان في 2020، بحصول حزب النور على «صفر» في انتخابات مجلس الشيوخ[32] مع حضور رمزي عبر سَبعة مقاعد في مجلس النواب بنسبة 1.2%. والمُفارقة في الحدثين هو قصر الحزب ترشحه على حواضنه الاجتماعية الرّئيسة. يأتي هذا مع الوضع في الاعتبار تَغيّر قوانين وطريقة الانتخابات- وتَزايد الغَضب الشّعبي على الحزب، في ظل قراره بدعم النّظام في اتفاقية «ترسيم الحدود البحرية» مع المَملكة العربية السعودية عام 2017، على الرغم من تحفّظ العديد من القوى السياسية على تلك الخُطوة[33]، رغم كل ذلك لم يملك الحزب القدرة على الانسحاب من المشهد السياسي تجنّباً للدخول في صدام مع السلطة وينتهي باستئصالهم بالكليّة.

- **العامل الاجتماعي**: ويتمثل في طبيعة التّغييرات التي تُشكّل نَظرة الرأي العام تجاه الحالة الإسلامية السّياسية، لصعُوبة الفَصل بين الحُضور السّياسي والاجتماعي لأي حالة إسلامية في ظل الاستفادة السّياسيّة من مِيراث ذلك الحُضور الاجتماعي الخيري والتّديُّني. لم تقتصر تداعيات الصراع السياسي بعد 3 تموز/يوليو على مسألة الحُكم فقط وطبيعة حُضور الإسلاميين في الحياة السياسية، بل امتد الأمر إلى موقع الدين ورموزه عامة في الحياة اليومية للأفراد، وبالتبعية اختلفت الصورة الذهنية لتيار السّلفية الحزبيّة وحزب النور كأبرز تجلياتها. لم تكن الفَواصل كبيرة في نظرة عُموم المُجتمع في النّظرة للحالة الإسلاميّة في تَفاعلاتها السّياسيّة في ظل الحِس الدّيني الذي يُحرك المُجتمع بصورة أوّلية تجاه الرّموز الدّينيّة وتقديمها على غيرها. مع تصور بالطّهرانيّة والاستعلاء والأفضليّة النّابعة من الخِطاب المُقدّم. ومع الحُضور السّياسي للقُوى الإسلاميّة على تَنوعها في زخم السّنوات من 2011-2013 كانت لتلك الرّؤية تأثيرها في أنشطة تلك التّيارات الدّعويّة والسّياسيّة، والتي كان

32 - أصدر رئيس الجمهورية بتعيين عضوين عن حزب النور في مجلس الشيوخ ضمن قائمة المائة عضو التي يُتيحها القانون له لتَعيين أعضاء بالمجلس.

33 - أحمد عبد القوي، حزب النور: طبقاً للوثائق والمستندات الرسمية نوافق على اتفاقية الحدود البحرية بين مصر والسعودية، جريدة الفتح، 14 حزيران/يونيو 2017، على الرابط التالي: https://cutt.us/9LIdX، ننشر نص مذكرة «اللجنة القانونية» بـــ «حزب النور» حول جزيرتي «تيران وصنافير»، جريدة الفتح، 15 حزيران/يونيو 2017، على الرابط التالي: https://cutt.us/4II6y، وحول مواقف القوى السياسية من تلك الاتفاقية انظر: مينا غالي، قوى سياسية ترفض مناقشة «تيران وصنافير» بالبرلمان: عدوان على الدستور، المصري اليوم، 9 حزيران/يونيو2017، على الرابط التالي: https://cutt.us/wyyde

دورها الاجتماعي الخيري مُغذيّاً وجاذباً لاستمرار دَعم الكَثير من الطّبقات لصَالح حِراكاتهم، فتم تَأطير كُتل سَائلة داعمة لغَالب حِراكاتهم وتزايد حَجمها. بالتّوازي مع التّغييرات في الكُتل الصّلبة التّنظيميّة لكل مُكون إسلامي، وإعادة هَندسة بعضها في ظل الانفتاح السّياسي الذي عَظّم من زخم الحَالة التّدينيّة في ظل خِطابات الهَويّة والمَشروع الإسلامي المُتحقق.. إلخ، والذي تنامى شعبيّاً في الكثير من حراكاتهم السّياسيّة في تلك الفترة.

بحظر جماعة الإخوان المُسلمين وداعميها وما رافق ذلك من اختفاء للنشاط الإسلامي الحركي في المجتمع، امتدت انعكاسات ذلك إلى بنية التّدين وتَحولاته؛ خاصة القِطاعات الشّبابية التي اشتبكت مع لحظة الصّراع تلك أو تشكّل وَعيها في ظلاله، وتُرجم في السّلوك السّياسي للكثير منهم، خاصة وأن الصّراع القائم كانت له تَداعياته اليوميّة في نظرتهم إلى مَنظُومة الدّين خِطاباً ورُموزاً وحُضوراً سِياسيّا؛ وذلك في ظل كلّ من التّغييرات الجِيليّة الحَادثة في المُجتمع على مَدار هذه السّنوات. كان للموقف الرّسمي امتداداته المُجتمعية في نَظرة القواعد لحُضور الفاعلين الدينيين سياسيّاً، فالرؤية شبه الغالبة لعُموم المُجتمع هي وحدة المُكون الإسلامي دُون اختلافات داخليّة مركزية. وعليه، فالجميع نَموذج مُتجدد للإخوان المسلمين، إضافة إلى اتّساقهم مع المَوقف الرسمي في التّعامل مع الإسلاميين بوصفهم إرهابيين فِعليين أو مُحتملين[34]. يأتي ذلك بالتوازي مع خَلخلة الكَثير من التّصورات المُتراكمة تجاه الحَالة الإسلامية في ظل تَجربتها السّياسية المُباشرة بعد 2011، والتي أدت إلى تفاوت التّنظير الرّاسخ في وَعيهم عن الواقع المُنتظر من تغيير النّظام إلى الوَاقع المُتأزّم المُتحقق في ظل غياب مُكتسبات اقتصاديّة أو تَحسن في الأوضاع العامة لعُموم المجتمع من تلك التجربة.

. أما المُتغير الثاني «الخاص»: ونعني به البيئة الدّاخليّة التي تُشكل تَفاعلات مُكوناتها هوية وتَمايز الأحزاب، ومن ثم يكون دَورها مركزيّاً في مُختلف مَساراته، ويتمثل في «التنظيم». فثقل أي حزب سياسي يكون نتاج بنية إدارية، مشروع سياسي، كوادر تنظيمية قادرة على الحشد، وهو أمر يَختلف عن مَنطق الولاءات القَبليّة، أو الرُؤية الذّاتيّة المَشايخيّة -الحاكمة لتسيير التّنظيمات الدّينية التّقليديّة- والتي يَقدم فيها التّمكن الشّرعي في التّرقي التّنظيمي على أيّ قُدرات إدارية، ما يَخلق دَوائر ولاء شَخصية، فحجم المُريدين يَتناسب طرديّاً مع كاريزما الشّيخ.

والجدير بالذكر أنه مع مرور أكثر من عِقد على تأسيس الحزب وحرصه الدائم على إبراز الجانب المُؤسسي في مَساره، إلّا أنّه عمليّاً أمر غير حقيقي في ظل: غياب منطق المُؤسساتية المنضبطة في إدارة الحزب مُقابل غَلبة مَنطق «الشّللية» والوَلاءات الشّخصية، الناجمة عن عدم الفَصل الفعلي بين إدارة شؤون الحزب/الدعوة، اتساقاً مع عدم مَأسسة الجماعة الأم المُؤسسة للحزب، لغلبة منطق الشّللية على مساراتها طوال عُقود. فمن وقت لآخر، سعى غالب الشيوخ الخمسة المُؤسسين إلى إحلال تلامذته في الهيكل الإداري للدعوة دعما

34 - يروي لنا طبيب واقعة حدثت في حُضوره على تناقض مواقف المجتمع تجاه التيار الإسلامي في ظل موقف الدولة المُصعّد ضدهم، ويقول: «أتت امرأة مسنة لصيدلي -في حضوري- تطلب منه الدواء المعتاد الذي تأخذه مجانا منذ سنوات، فاعتذر لها وقال إن من يتكفل بالدواء تم القبض عليه، ادعي له يا حاجة يطلع بالسلامة، فقالت له: مفيش إرهابي ثاني تعرفه يوفر لي الدواء؟»، مقابلة مع ك. ع، الجيزة، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2018

لاستمرارية نفوذه، ولم يخل الأمر من حدوث احتكاكات بينهم نتيجة تمدد جناح على حساب الآخرين وفقاً لتقلبات العلاقة بين الشيوخ الكبار عبر السنوات[35].

ومع أزمة قيادة الحزب في 2012 استقر الأمر لاحقاً، واستمرت قيادات المجلس الرئاسي والهيئة العليا وجميع هيئات الحزب في المشهد دُون تَغير، رغم إجراء انتخابات داخلية يتم فيها تجديد الثقة بصور إجرائية دون اَهتمام إعلامي سواء الرسمي أو الحزبي بالتّفاعل معها. عمليّاً لم يكن الأمر يَخرج عن الولاء الشخصي لرموز الحزب تجاه شيوخ «الدّعوة» وبصورة أكثر تركيزاً في شَيخها الأبرز والأحكم تَنظيميّا «ياسر برهامي». هذا الوَلاء هو الفَيصل في التّصدر الإداري من عَدمه، يَدعم ذلك الواقع الحزبي وتراجع بعض الأسماء القيادية التي برزت عبر السّنوات الماضية كبسام الزرقا عبر عملية إحلال وتبديل في الصفوف التالية -والمُفترض فيها أن تُفرز القِيادات المُحتملة- تمت وفقاً لمعيار الرضاء المَشايخي عن الأداء والأشخاص دون أي مُسببات سِياسيّة تُقدم لتبرير تَقديم شَخص وإبعاد آخر[36].

لتنسحب تلك الأوضاع بالتبعية على قواعد الحزب بقياداته الوسطى والدنيا، والتي تأثّرت بتلك الأجواء، ما أدّى إلى انسحاب كثير من الكَوادر التّنظيمية من إدارة الحزب -كذلك الدعوة- عبر فترات مُختلفة احتجاجاً على المُمارسات التّنظيمية القائمة، ولا سيما للشيخ ياسر برهامي ومُقربيه.

في 26 آذار/مارس 2022، تنتهي مدة يونس مخيون في الرئاسة وفق اللائحة الداخلية للحزب، والتي لا تجيز استمراره مرتين مُتتاليتين لتقرر الجمعية العمومية للحزب المنعقدة تصعيد محمد إبراهيم منصور الأمين العام السابق للحزب للرئاسة، وتسمية مخيون رئيساً لمجلس شيوخ الحزب خلفاً للشيخ شريف الهواري، مع بقاء غالب أعضاء المجلس الرئاسي[37].

ب. السّلوك السّياسي للحزب

وفقاً للأدبيات النّظرية في تطرقها إلى وظائف الأحزاب السّياسيّة، من ضمنها أنّ الأحزاب «حلقة وصل تَسمع للمواطنين أن تصل احتياجاتهم وآمالهم إلى آذان الحكومة، وعن طريق العمل في حزب والتصويت من أجل حزب

35 - برز ذلك بصورة رئيسة بين القطبين التنظيمين الأبرزين سعيد عبد العظيم وياسر برهامي بصورة مُستترة قبل 2013 بعقدين تقريباً، ليتحول لصراع علني في سنوات مابعد 2013 أتت نهايته في 2015 بإبعاد «عبد العظيم» من مجلس الإدارة وفق انتخابات لم يعلن عنها مسبقا بدعوى احتياطات أمنية، وفصلِه تماما من الجمعية العمومية للدعوة بدعوى ثُبوت مُخالفات نهجيّة وسياسيّة عليه تُخالف التّنظيم ومَواقفه. انظر: الدعوة السلفية السكندرية: مسارات التنظيم ومآلات السّياسة، م س، ص186

36 - في تلك الأزمة انظر: الإسلاميون والثورة: موقف التيارات الإسلامية من الثورة المصرية وتداعياتها، م س، ص 97 وما بعدها

37 - باستثناء تصعيد أحمد الشحات -الشقيق الأصغر للشيخ عبد المنعم الشحات المتحدث باسم الدعوة السلفية- مساعداً لرئيس الحزب للشئون السياسية بديلاً لـــ بسام الزرقا، واستبعاد نادر بكار الذي كان مساعداً لرئيس الحزب للشؤون الاقتصادية، وأشرف ثابت نائب رئيس الحزب، والذي تم تعيينه عضواً في مجلس الشيوخ في 2020، ليخرج عنه تصريحين متعارضين عقب تَعيينه حول تمثيله للحزب وعُضويته، وأشار إلى سَابق تَقديمه لاستقالته منذ خَمس سنوات لتحفظه على إدارة الحزب لكن يتم رفضها ويتراجع عنها. (حول تلك التغييرات: عبد ربه الرفاعي: الجمعية العمومية لحزب النور: مخيون يسلم رئاسة الحزب لـ«منصور» وسامح بسيوني رئيسا للهيئة العليا، جريدة الفتح، 26 آذار/مارس 2022، على الرابط التالي: www. fath-news.com/ar/news/440464، أما حول سابق تصريحات ثابت التي تضاربت حول موقعه من الحزب انظر: فريدة محمد، نائب رئيس النور يكشف: الحزب رفض استقالتي وأمثله بمجلس الشيوخ، صدى البلد، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020، على الرابط التالي: www.elbalad. news/4537804، حمدي دبش، محمود رمزي، النور يشكر السيسي على تعيين ثابت في «الشيوخ».. والنائب استقلت من الحزب، المصري اليوم، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2020، على الرابط التالي:www.almasryalyoumnewa/details/2065457).

يصبح للأفراد تأثير على القرارات السياسية، كما تجذب الجماعات التي كانت تُهمل في السابق إلى النظام السياسي، وترحب عادة بانضمام مَجموعات جديدة إلى صُفوفها»[38]. وتعمل على بناء حياة سياسيّة، حيث تلعب دَوراً في التّعبير عن أصوات النّاخبين[39]، وتَحقق الدّمج الاجتماعي على المُستوى الفَردي، وتُوفر لأعضائها وسيلة للتّكيف وفُرصة للارتقاء بأشخاص آخرين[40]. السّمة العامة لتجربة المُمارسة السّياسيّة لحزب النّور على مدار سَنوات نَشاطه، هي رَغبته المُستمرة في تَمييزه عن غيره من القُوى الإسلامية القائمة، بهدف تَرسيخ وُجوده في المَشهد السّياسي. لذلك كانت مَواقفه المُعارضة للإخوان المُسلمين نابعة من كَونها مُخالفة للشّرع والسّلوك السّياسي الإسلامي المُنضبط.. إلخ، يأتي ذلك تَناغماً مع موقفها الدّاعم لجبهة الإنقاذ أثناء حكم مرسي، ثم دَعمها لعزله في الثالث من تموز/يوليو 2013. ولاحقاً ظلّ الحزب حَريصاً على بيان مَواقفه الدّاعمة للنّظام وعَدم إبراز مُعارضة تجاه أيّ موقفٍ سياسي يُثير جدلاً مُجتمعياً بدعوى اتّساق المُمارسات القَائمة مع مَبادئ الشّريعة، وهو في واقع الأمر لم يَخرج عن مُحاولة تبرير أسباب استمراره في المَشهد، رغم ما يُواجههُ من تَناقضات في المَواقف.

ولهذا لم يَشتبك الحزب جدّياً في ضوء مُمارساته السّياسيّة مع تلك الوظائف المنوط بها في ظل ابتعاده عن اتخاذ مَواقف حادة سياسيّاً بصورة قد تكون لها تَداعيات على بقائه خاصة دَعاوى حلّه -من وقت لآخر- لإنشائه على أَساسٍ ديني، والتي تستنزف الحزب لسنوات في التّفاعل الإجرائي معها، بجانب مَواقف القُوى السّياسية الرّافضة لبقائه في المَشهد. ومع بعض المواقف المُتحفظة تجاه بعض السّياسات الاقتصادية تناغماً مع مواقف بعض القوى السياسية، يحرص الحزب على عَدم الابتعاد عن مواقف النظام في الكثير من القضايا، رغم ما تثيره من جدل.

وعلى الرغم من وجود «عوامل دينيّة تحث الأفراد على التّجمع من أجل العَمل في الميدان السياسي»[41] إلّا أن الحزب ظل أسيراً لأيديولوجيته السّلفية وقواعده الصّلبة، بصورة مركزية في عُضويته، وإن انفتح في بعض المراحل السّابقة اضطراراً على الكُتلة السّلفية السّائلة، ثم غير المُؤدلجين كالأقباط والنّساء في ظل اشتراطات المُشاركة في التّجارب الانتخابية قبل أن يُعاود الانغلاق على كُتلته الصّلبة مع بقاء تمثيل صُوري للنساء في الحزب، ورَفض التّقارب مع بعض الأقباط الذين ترشّحوا على قُوة الحِزب، ولم يَفز منهم أحد. إجمالاً؛ لم يَحرص الحِزب على جَذب قِطاعات جَديدة لصُفوفه وإدراجها في هَياكله في ظِل الفِكرة السّلفية التي حَكمت الاختيارات عَمليّاً، مع الوَلاء الشّخصي لشُيوخ الدّعوة كمُسبب رَئيس في التّصعيد الإداري بالحزب، وتدفع مَواقفه بعد 2013 نحو أزمات مع المُجتمع، خاصة أصحاب التّوجهات الإسلاميّة الذين رأوا في سُلوكه خيانة للمَشروع الإسلامي. ولاحقاً تَناقص حَجم داعميه في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة، وتحول تدريجياً إلى

38 - مايكل روسكن، مقدمة في العلوم السياسية، محمد صفوت حسن «ترجمة»، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2015، 285، 286 بتصرف

39 - جان ماري دانكان، علم السياسة، محمد عرب صاصيلا «ترجمة»، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1997)، ص266

40 - علم السياسة، م س، ص271

41 - علم السياسة، م س، ص214

مجموعة سياسية دينية يتزايد انغلاقها الذاتي عن مُحيطها المُجتمعي. يُعمّق ذلك حرص الحزب المُستمر على إبراز إسناداته الفقهية في كل أزمة أو حدث يَشتبك معه، ما يعكس أزمته الحقيقيّة، سواء فيما يتعلق بمرجعيته وتأطيراتها السّياسية، وطَبيعة المَشروع السّياسي المُفترض للحِزب.

. التّأصيل الفِقهي للمَواقف

تظل رُؤية الدّعوة السّلفية -ومن ثم حزب النور- للعَمل السّياسي مُستندة إلى تَصوراتها لضوابط السّياسة الشّرعية المُستهدفة، ما يُمثل أزمة مركزية لها نتيجة الارتباط القائم بين الحِراك السّياسي، والخِطاب الشّرعي المُؤطر لمختلف مُمارسات الحزب. تلك الأزمة الفكرية، رغم مركزيتها وأزماتها التّطبيقية المتجددة لم تتفاعل معها «الدعوة» جِدّياً منذ اشتباكها السّياسي في 2011، وسَعى شيوخ الدعوة في تبرير تلك التحولات لقواعدهم بالتأكيد أن مواقفهم تأتي من باب أخف الضّررين والحرص على إعمال المُوازنات الشّرعية بين المَصالح والمَفاسد والقُدرة والعَجز..[42]. ظهر ذلك في التّخبط الفقهي في قضايا أساسيّة في الفكر السّلفي عامة كالموقف من المرأة والأقباط. فبعد تُراث «سلبي» مُتّسق مع عُموم الفكر السلفي تجاه مَسألة اشتراكهم في الولايات العامة، خاصة مثل البرلمان والوزارات.. إلخ، فضلاً عن ثوابت فقهية مَايزت جماعة «الدّعوة السّلفية» طوال عُقود عن غيرها من القُوى الإسلامية، كالموقف من الانتخابات والعمل السّياسي، تتراجع الدّعوة عن خطابها بتبريرات فقهية وفقا لقاعدة المصالح والمفاسد دون أي اجتهاد مستقل يُنظّر مسار الحزب، كما أقرّت بالشروط القانونية المُحددة. وفي حال استلزم الأمر إعلان موقف شرعي مُخالف لسلوكه السّياسي العام يُرجعون تبريراتهم المُقدمة لطبيعة اللّحظة السّياسيّة، وحَجم المَكاسب أو الخسائر المُنتظرة جرّاء بيان المَوقف الشّرعي. وقد بدا ذلك في نَموذج تَكرر مَرّتين تجاه قضية الولاية العامة «للمرأة» و«غير المسلم»، وهي قضية مركزية في فكر «الدعوة السلفية»، وتناقض موقف الحزب نتيجة طبيعة المجال العام، حدث ذلك في الإعلان عن تولي «م. نادية عبده» منصب محافظ البحيرة عام 2017 في سابقة هي الأولى تتولى فيها امرأة المنصب، ثم تولت «د. منال عوض» منصب محافظ دمياط عام 2019 كأول مَسيحية تتولى هذا المنصب، وذلك في مُحافظتين تَحظى الدّعوة فيهما بثقل لافت.

سبق واشتبكت الدعوة السلفية مع مسألتي ولاية المرأة وغير المسلم قبل وبعد 2011، وتحفّظت على جواز ذلك وفقاً لخطابها السّلفي، وضوابطه في الولاية العامة والفئات الخاضعة لذلك. فحين أفتى مُفتي البلاد عام 2007 بجواز تولّي المرأة رئاسة الجمهورية، أشارت الدعوة- عبر فتوى لمسؤولها ياسر برهامي- بأن رئاسة الجمهورية في زماننا بمنزلة الولاية العَامة، وكلّ مناصب الولايات لا يَجوز تَوليتها للنّساء[43]. ووصفوا مُحاولات بعض الإسلامين التي تُجيز ذلك بالتّلفيقيّة[44]، كما رَفضت وجود «مُحافظ غير مسلم»؛ فوفقاً للظاهر مِن

42 - في تفاصيل أكثر انظر: الدعوة السلفية السكندرية: مسارات التنظيم ومآلات السياسة، م س، ص117 وما بعدها.

43 - ياسر برهامي، المناصب التي تتقلدها المرأة، موقع صوت السلف، 26 شباط/فبراير 2007، على الرابط التالي: www.salafvoice.com/article.aspx?a=581

44 - عبد المنعم الشحات، خواطر حول ولاية المرأة والكافر، موقع صوت السلف، 10 آذار/مارس 2008، على الرابط التالي: www.salafvoice.com/article.aspx?a=2269

صلاحيات المُحافظ في النّظام المصري، فإن له صلاحيات رئيس الجمهورية في حدود محافظته في أمور كثيرة، فالظاهر أنها ولاية[45]. وتَحفّظت على تَرشح المرأة في العَملية الانتخابية نتيجة الموقف من ولايتها وسابق رفضها الصريح في 2010 بدعوى أن مَوازين القُوى داخل المجتمع لا تَسمح بانتخابات نزيهة[46]. باشتباك الدعوة السلفية مع الحياة السَياسية بعد 2011، وإنشائها حزباً أجازت مُشاركة النّساء في النّشاط النسائي في حزب ذي مرجعية شرعية؛ لأنه يُفترض فيه الالتزام بالضوابط الشرعية فيما يخص علاقة الرجل بالمرأة[47]، والتّرشح في الانتخابات[48]. وحَول تَناقض مَوقف الدّعوة من تَرشيح المرأة في المَجالس النيّابية، قال برهامي إنّ «الأصل عدم الجَواز ودرءاً لمَفسدة ترك البرلمان لليبراليين والعَلمانيين يَسنّون دُستوراً يُحارب الإسلام، ويُقيد الدّعوة، بل ويمنعها ويُعاقب عليها، قلنا إنه لا يَمنع من ترشح امرأة على القوائم للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، فتحمل أدنى المفسدتين لدفع أشدهما لا يجعل المَفسدة الأدنى في الحُكم العام المُطلق مَصلحة جَائزة، بل هي من جِنس إباحة المَحظور عند الضّرورة»[49]

وفي هذا الإطار، أتى مَوقف الدّعوة عند إعلان الرّئيس السّابق «محمد مرسي» عن تعيين قبطي وامرأة في منصب نائب الرئيس[50] وأكد برهامي أن «مَنصب الرّئيس ولاية أكيدة خُصوصاً مع وُجود الصّلاحيات؛ فلا يجوز تولية هذا المنصب لأيّ سبب» لكافر أو امرأة، لكن «الدعوة» عادت وأرجعت الموقف الشرعي إلى أنّ «مرسي» رئيس جمهورية مصر العربية بصلاحيات رئيس الجمهورية في الدّولة الدّستورية الحديثة، فلا يصح تطبيق النّصوص الشّرعية بكاملها على وضع مُختلف عن واقعها. مع تأكيدهم على رفض إصرار الإخوان المسلمين على إقرار كوتة المرأة والأقباط وغيرهما وبذل كل جُهد لإبطال هذه الكوتة المُخالفة للشّرع والدّستور بدعوة مُخالفتها شروط الولاية ووجود تَمييز يمنعه الدستور[51].

بعد 2013، اختلف موقف الدعوة تجاه تلك القضية، بل كاد أن يختفي بتعيين امرأة في منصب «المحافظ» بالبحيرة. فرغم سابق حرص الدعوة على بيان موقفها في مثل هذه القضايا بصورة مباشرة -كما عرضنا سابقاً- إلا

---

45 - هل منصب «المحافظ» من الولاية التي يشترط لمن يتولاها أن يكون مسلماً؟، موقع صوت السلف، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2011، على الرابط التالي: http://www.salafvoice.com/article.aspx?a=5743

46 - ترشح المرأة لانتخابات مجلس الشعب، موقع صوت السلف، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2010، على الرابط التالي: www.salafvoice.com/article.aspx?a=4821

47 - مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، موقع صوت السلف، 27 حزيران/يونيو 2011، على الرابط التالي: www.salafvoice.com/article.aspx?a=5465

48 - حكم مشاركة المرأة في المجالس النيابية، موقع صوت السلف، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2011، -www.salafvoice.com/article.aspx?a=5710

49 - حول فتوى حكم مشاركة المرأة في المجالس النيابية، موقع صوت السلف، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2011، على الرابط التالي: http://www.salafvoice.com/article.aspx?a=5726

50 - حول ما يثار من تعيين القبطي والمرأة في منصب نائب الرئيس، موقع صوت السلف، الأحد 1 تموز/يوليو 2012، على الرابط التالي: www.salafvoice.com/article.aspx?a=6310

51 - حول موقف «الدعوة السلفية» من «كوتة المرأة والأقباط» في البرلمان، موقع صوت السلف، 20 يناير 2013، على الرابط التالي: www.salafvoice.com/article.aspx?a=6618

أن موقفها في تلك الواقعة كان مُبهماً غير واضح؛ وذلك في تعقيب برهامي على الحدث قائلاً: «مَنصب المُحافِظ يَختلف مِن بلدٍ إلى بلدٍ، ومِن زمانٍ إلى زمان حسب القانون والدستور، ثم حسب الواقع المطبق؛ فالحكم يتوقف على دراسة كل ذلك، وأرى أن التّسرع في هذا الحكم دون الدراسة القانونية والواقعية والشرعية غير مقبول؛ لأن أمر الولايات يختلف عن المناصب الإدارية»[52].

ومع حالة الجدل التي أثيرت، أكدّ «برهامي» أنّ: «الأمر يَحتاج إلى دراسة.. وتساءل ما المانع أن يُراجِع الإنسان أمراً يَظهر له فيه أنه يحتاج إلى مزيدٍ بحث؟! خصوصاً في توصيف الواقع المُتغير... مُشيراً إلى أنّ الدراسة الدستورية القانونية الشرعية ثم الواقعية غير مَوجودة للآن، ونحن نجتهد في إعدادها»[53].

وبعدها رفضت قيادات حزب النور بالبحيرة التعليق[54] على الأمر، ليتم تطبيع العلاقات لاحقاً بتصريحات حزبيين بأن منصب المحافظ إداري وليس ولاية عامة[55] ثم الإعلان عن لقاء نُواب الحزب بالبحيرة بالمحافظ الجديد ضمن وفد نواب المحافظة[56]، واختفي الجَدل تماماً عند تعيين د. منال عوض كأول مَسيحية تتولى منصب محافظ دمياط في تموز/يوليو 2019، رغم الحضور السلفي في تلك المحافظة، وهو ما نُعيده إلى السّياق السياسي الذي اختلف بين التجربتين؛ فالفارق في رد الفعل يتمثل في أنه لم يَعُد يُسمح بأيّ إشكالات تُثير جدل في المجتمع، أو تكرار الاشتباك النّظري مع أزمة محافظ البحيرة، وهو الذي تَفهمه الحزب وشيوخه ضمنيّاً، واستمر التّصور الأولي للدعوة مُتمركزاً حول إشارة قديمة لياسر برهامي لقواعده بأن «واجب المرحلة الذي يتوجب القيام به هو بذل كل الجهد في الدعوة إلى الله والتربية الإيمانية، والمُحافظة على كياننا الدّعوي والحزبي»[57].

. المشروع السياسي

يَجد المُتابع لخلفيات نتائج حزب النور التي حققها في برلمان 2011 واختلافها في الاستحقاقات التالية، أنها لم تكن نتاج تمدد التّنظيم فقط، بل نتاج مُساهمة الكُتلة الإسلامية السّائلة، سواء في الاعتماد عليهم ككوادر في أمانات الحزب المختلفة أو كمصوتين. ولأسباب مُتعددة أبرزها؛ طبيعة التيار السلفي غير المُنظم، الحزب كان

52 - ياسر برهامي، حكم تولي المرأة منصب المحافظ، موقع صوت السلف، 2 آذار/مارس 2017 على الرابط التالي: www.salafvoice.com/article.aspx?a=11113

53 - هل تراجعت «الدعوة السلفية» عن قولها بعدم تولي المرأة الولايات العامة كمنصب المحافظ؟، موقع صوت السلف، 30 آذار/مارس 2017، على الرابط التالي: www.salafvoice.com/article.aspx?a=11241. أما تلك الدراسة التي أشير إليها لم تُعلن أو يتم إبرازها لاحقا، أو طرحها للنقاش وفق ما توصل له الباحث حتى وقت كتابة هذ السطور.

54 - عماد رجب، نور البحيرة» يرفض التعليق على تولي نادية عبده مهام المحافظة، بوابة فيتو، 16 فبراير 2017، على الرابط التالي: https://cutt.us/jLkoF

55 - سعيد حجازي، «النور»: «لا نتحفظ على نادية عبده.. وعليها الخروج من دولاب الروتين»، الوطن، 17 فبراير 2017، على الرابط التالي: www.elwatannews.com/news/details/1891269

56 - محمد عنز، المتحدث باسم «النور»: تصريحات سامح حمودة عن محافظ البحيرة لا تمثل وجهة نظر الحزب، الأهرام، 19 فبراير 2017، على الرابط التالي: http://gate.ahram.org.eg/News/1393400.aspx

57 - حول موقف «الدعوة السلفية» من «كوتة المرأة والأقباط» في البرلمان، موقع صوت السلف، 20 يناير 2013، على الرابط التالي: www.salafvoice.com/article.aspx?a=6618

أول تجربة سلفية يتم الإعلان عنها مما اجتذب شرائح سلفية مُتعددة. ولذلك وبعد مرور سنوات على وجود الحزب تباين وزنه السياسي في الاستحقاقات الانتخابية نتيجة؛

- مُمارسات الحزب السّياسية وغياب المؤسساتية، وسيطرة الولاءات الشخصية لشيوخ الدعوة.

- غياب مشروع واضح دفع نحو ابتعاد قطاعات غير إسلامية كانت تصويتها للمشروع الوليد «عقابياً» رفضاً لفُلول نظام مبارك وللإخوان المسلمين.

وإن كان ذلك لا يعني تجاهل تداعيات التّحولات السياسية والقانونية على فعالية الحزب.

كان من تداعيات إخفاق الحزب في تحقيق مَنظومة مُؤسساتية حقيقية تَسيّد الولاءات الشّخصية في إدارته وتَوجيه، في ظل افتقاد القيادات الحزبية القائمة للرُؤية الواضحة تجاه طرح وتَفعيل مَشروع الحزب السّياسي، والذي يأتي تِباعاً بعد تَحديد هَويّة الحزب ومَوقعه المُستهدف في المُعادلة السّياسيّة. لم يَنجح حزب النّور في أيّ مما سَبق؛ فبوصفه حزباً إسلامياً كان من مُكونات مشهد عزل مرسي، وتم تسويق مواقفه الدّاعمة لمشروع الدولة الجديدة، واستمرّ في إعلان الوَلاء له في نِطاق دَوائره الدّاعمة على أساس أن يكون الحزب الطّرف الدّيني في المُعادلة السّياسية المصريّة في إطار سَعي الشّيوخ نحو استيعاب غَضب القَواعد على مَوقفهم من العَزل، إلّا أنّه ومع المُطالبات المُستمرة بحلّ حزب النّور بوصفه حزباً دينياً- لم يَتم عملياً- يقول أشرف ثابت نائب رئيس الحزب إنّ «الحزب ليس سَلفياً على الإطلاق.. نحن حزب اسمه النّور، ولا يَشتمل على كلمة سَلفي، والإعلام هو من أَطلق هذا المُسمى، وهو الأمر الذي لا يصح»[58]. أما عن تصورات الحزب تجاه دوره السّياسي ومع الانتقادات الإسلامية المستمرة لأدائه لا تزال قيادات الحزب تُصرّ في تَبرير وُجودها أنّ «الحزب لا يُصنّف نَفسه على أنه حزب مُؤيد ولا حزب مُعارض، لكنه يُصنف نفسه على أنه نوع ثالث من الأحزاب يُؤيد أيّ فكرة بها مَصلحة البلاد والعباد، ويُعارض أي فكرة بها مَفسدة البلاد والعباد»[59]، وتضافر كل ما سبق مع سلوك بعض أركان النظام بعدم دمج الحزب في معادلة سياسية قائمة، وتكون المُحصلة إضعاف صُورة الحزب وشُيوخه في نظر قواعده، ويزيد كل ذلك تعمّق أزمات حزب النّور مع قَواعده الصّلبة والسّائلة.

فيما يتعلق بالكُتلة الصّلبة -أي من التّنظيميين- ففي ظل سِياسات ومَواقف الحزب كانت الشّلليّة هي التي حَكمت المَشهد التّنظيمي؛ فبعد أن كانت دوائر الشّيوخ المُؤسسين للدّعوة السلفية هي التي تَمددت في الكثير من الهَياكل الحزبيّة في المرحلة الأولى من حياة الحزب قبل 2013 كان للتّحولات في علاقات شُيوخ الدّعوة مع الحَياة السّياسيّة تَداعياتها في ظل التّهميش العَملي الذي تم لهم لصالح تَعظيم تَفرد «ياسر

58 - أيمن رمضان، نائب رئيس حزب النور: لسنا حزبا سلفيا ونهدف لإثارة الدولة وليس حكمها، اليوم السابع، 13 يناير 2014، على الرابط التالي: https://cutt.us/MI4QS

59 - حمدي قاسم، «النور»: لسنا حزباً معارضاً أو مؤيداً «بل نوع ثالث»، المصري اليوم، 27 نيسان/أبريل 2019، على الرابط التالي: https:// cutt.us/miFLC

برهامي» بإدارة شُؤون الدّعوة ومن ثم الحزب. ومن ثم تَمدد رجاله في مُختلف هياكل الحزب في ظِل معيار الولاء الشّخصي -بغض النّظر عن الكَفاءة من عَدمه- فضلاً عن مَدى القُدرة على التّنفيذ المُطلق لأيّ توجيهات للشّيخ دون مُعارضه، لتضعف من فرص فعالية الحزب بمرور الوقت، في ظل الانسحابات الاحتجاجية من وقت لآخر مع تحكم «برهامي» عبر رجاله وأتباعِهم، ما خلق بالتالي دوائر شللية-أصغر فأصغر- تمدّدت في مُختلف وحدات الحِزب الوسطى والدّنيا، وانسحبت تلك الأوضاع بالتّبعية على قواعد الحزب، والتي تأثرت ضمنياً بتلك الأجواء. فعلى الرّغم من أن سَابق نَجاح الدّعوة السّلفيّة بخطابها وشَبكات أَنصارها جَذب قِطاعات كَبيرة من المَجال السّلفي العَام إلى دَعمها، ما مَكّنها من بناء وَحداتها الحِزبيّة، لانفتاحها إلى حد ما عَلى التّيار السّلفي في ظل الضّعف العَددي لكَوادر الدّعوة التّنظيميّة واتّساع المِساحات المَطلوب شَغرها إداريا مع ضِيق الوقت.

ومع واقع المُمارسة السّياسيّة والمَواقف المُتناقضة والصّراعات بين بعض قِيادات الحزب وشيوخ الدّعوة، بدأ التّفرق والتّمايز بين «ابن المنهج» و«ابن التّنظيم»، يَعكس ذلك انسحابات مُتعددة لسَلفيين من الحِزب عبر سَنوات احتجاجاً على شَخصانيّة «برهامي» ودوائره في العَمل الحَزبي والدّعوي. كان هذا يحدث بالتوازي مع عمليات إحلال القِيادات والكَوادر السّلفيّة بأخرى تنظيميّة لضمان الوَلاء وتَماسك الحِزب، يقول «ياسر برهامي»: «انفضّ عنها بعض المُؤيدين الذين أيّدوها بشكل عَام دون تبنٍّ واضح لمنهجها»[60].

ومع عدم نَجاح الحِزب في الحِفاظ على كُتلته الصّلبة كان طبيعيّاً أن يتأثر نَشاطه السّياسي؛ فالحزب الذي يَقترب وُجوده من عَقد من الزّمان- لم يَتمكن من طَرح أيّ مَشروع سِياسي -إسلامي أو غير إسلامي- لتَعظيم مِساحات وُجوده المُجتمعي بجَذب دَاعمين خارجيين من عُموم القُوى السّياسيّة يَحملون بعض التّوافق تِجاه بَعض جوانب هذا المشروع، في إطار فرض تَحالف سِياسي حول بعض المواقف السّياسيّة التي قد تَكون مُشتركة، ويَتم عبر حَشد القَواعد ذات الاتجاه الإسلامي لتَحقيقه، إلّا أن امتداد الأزمة إلى الكُتلة الإسلامية السّائلة[61] التي كانت تَدعمه، رغم تناقُص حَجمها على مدار السّنوات، حال دون تَحقيق أي تطوّر أو استمرار فعالية. ففي حين ظلت تلك الكُتلة إطاراً داعماً للحِراك الإسلامي في السّنوات السّابقة، إلّا أن كلا من؛ الأداء السّياسي لعُموم الإسلاميين، والتّفاعلات المُتبادلة مع النّظام الحَاكم دفعا نحو عُزوف كَامل عن فِكرة المُشاركة-اتّساقاً مع العُزوف المُجتمعي العَام- والذي بدا مُؤشّره في نِسب التّصويت المُتدنيّة لحزب النور في الاستحقاقات النّيابيّة المُختلفة بعد 2013.

عمّق أزمة تلك الكُتلة ما أبرزته تَجربة حزب النور من مُمارسات سَلبيّة في ظِل ما تَراه القَواعد الإسلامية -على تَباينها- تَفريطاً مُستمراً في الشّريعة، وسُوءاً في الأداء وتنازلات شَرعيّة. فمن واقع مُمارسات حِزب النور لم يَصدر -بحسب النّظرة السّلفية- أي نِقاش حَول مَدى شَرعيّة الأوضاع الرّاهنة، أو خُطوات تنفيذيّة تتعلّق

60 - مختار سيد وإبراهيم أباظة، برهامي في حواره مع «الفتح»: الدعوة الإسلامية لن تتوقف.. والفكر السلفي هو الوحيد القادر على مقاومة التطرف، جريدة الفتح 21 حزيران/يونيو 2015، على الرابط التالي: https://cutt.us/kCTXm

61 - تعاني الكتلة الإسلامية السائلة من التنوع الشديد لدرجة التناقض مع غياب تنظيم محكم يوجهها. ورغم وحده المنظومة الفكرية/السلفية التي تجمع أطيافها، إلا أن التفسيرات المختلفة خلقت تبايناً وتنوعاً في التوجهات ومن ثم المواقف العملية.

بتَطبيق الشّريعة...إلخ، وهذا يُسبب غَضباً سَواء بين القَواعد أو البَقيّة البَاقية من الكُتلة الإسلاميّة السّائلة التي تَدعم الحِزب. و«الأزمة النّفسيّة» التي عاشها القَواعد والمُتعاطفين، الذين يرون أن «الدّعوة/الحزب» تخلّوا عن إخوانهم «الإسلاميين» في مَوضع يَحتاجون فيه إلى نَصرتهم، فكانوا أداة في يد النّظام على إخوانهم، ما دفع بهم إلى مُعاقبتهم سلبيّاً بالعزوف عن التّصويت. يأتي ذلك في ظل إستراتيجية مركزية لدى شيوخ «الدعوة» تحرص على استمرار وُجودهم كمُمثل ديني في المَشهد السّياسي، حتى وإن تقلّصت كل من مِساحة الحضور وأدوات القُوة التي يملكها، وفرص تَحقيق إنجاز، لذا كان حرصها على استمرارها تَوافقها مع مُختلف مُمارسات النّظام السّياسي الحالي.

بالعودة إلى تَداعيات تلك المُمارسات على حِزب النّور و**عُموم المُجتمع**؛ فالسّمة الغَالبة هي إقرارهم بفشل تَجربة الإخوان وعُموم الإسلاميين في تَحقيق أفكارهم التي طَرحوها، في إطار الحَديث المُستمر عن المَشروع الإسلامي. فلم توجد أيّ بوادر تَحسن في الأوضاع المَعيشيّة في سنوات ما بعد 2011، والفَشل في تَحقيق الأمن للمُجتمع، وهي السّرديّة السّياسيّة التي حَكمت نظام 3 تموز/يوليو في إدارته للمَشهد السّياسي، وعمّقتها مُمارسات دَاعميه السّياسيّين وأدواته الإعلاميّة. ففي إطار الصّراع السّياسي بعد 2013 عزل الاخوان المسلمين وربط نَشاطهم بالإرهاب ساد تصور رَئيس يُفيد أنّ جَميع الإسلاميين على نفس النّمط فعلياً، رغم أي مُسميات مُختلفة لهم.

أما **الكُتلة الإسلامية**، فتباينت تفاعلاتها الداخلية، منها ما يُقر بمُخالفات الحُضور الإسلامي في المَشهد الحَالي، ويرفض مُواءمات حزب النور المَطروحة شرعاً، وهؤلاء انقسموا على عدة مسارات منها:

- التّحفظ على السّلوك السياسي لحزب النور ومَساره السّياسي بأكمله، مع دَعم الإخوان المسلمين كتيار مُستضعف، وإن كان عليهم مُلاحظات شَرعيّة.

- دعم حزب النور اضطراراً دون إنكار أَزماته- في ظل الحِرص على وُجود حَد أدنى من الحُضور لعدم تَفرد القُوى «العَلمانية» بالمشهد، وللحفاظ على بعض مظاهر الدعوة الإسلامية.

- تجميد أيّ صُورة من نَشاطاته السّياسية والاجتماعية السّابقة لصَالح أيّ مُكون إسلامي قَائم لأسباب ذَاتية في أغلبها، أبرزها الإحباط الشّخصي من الأوضاع، وتَفاوت حَجم المُستهدف بما يُمكن تحقيقه. تجنب تجربة الاعتقالات التي طالت الكثير من الإسلاميين بدعاوى قانونية مختلفة.

تنوّع لاحقاً مَسارَ القَواعد تِجاه المَشهد السّياسي، كما سنُفصّله في الصّفحات التالية، مع ملاحظة أن حالة السّكون الآنيّة تلك تُشبه ما كانت عليه الأوضاع في سنوات ما قبل 25 كانون الثاني/يناير 2011، مع اختلاف في أنّ الإخوان المسلمين في تلك السنوات، ورغم غياب التّوافق الإسلامي عليها كانت تَملك نسباً مُتفاوتة من الدّعم الإسلامي مَكّنها من التّمدد في مِساحات مُجتمعية وسياسيّة مُتفاوتة حينئذ، وهو ما لم يَتوافر حالياً للدّعوة

السّلفية/حزب النور، والذي سَعى إلى مُنافسة الإخوان بمُعارضتها وتقديم نفسه كبديل، لتُثبت الانتخابات البرلمانية فشل الحزب في تحقيق ذلك الهدف.

ثالثاً: تجربة الإعلام السلفي

بالتَزامن مع انتهاء بث بيان الجيش بعزل محمد مرسي في 3 تموز/يوليو، كانت الأجهزة المعنيّة تقطع البث عن عدّة قنوات تابعة لجماعات الإسلام السياسي مثل قنوات «مصر25» و«الحافظ» و«الناس» و«الرحمة»، وتُلقي القبض على عدد من أبرز إعلامييها وبعض العَاملين مثل عاطف عبد الرشيد رئيس قناة الحافظ، خالد عبد الله المُذيع بقناة الناس[62]. تَعكس هذه الخُطوة الوَعي بطبيعة تأثير تلك القَنوات وقُدرتها على الحَشد المضاد وأهمية تحجيمها، والذي مثل خُطوة رئيسة سعى إلى تنفيذها النظام قيد التّشكل بالتّوازي مع التّغيير السّياسي الحَادث، ليَدفعنا هذا إلى قِراءة واقع تلك القَنوات خاصة السّلفيّة منها، في فهم طبيعة تأثيرات هذا الوُجود الإعلامي على كل من الفكرة السّلفيّة وعُموم السّلفيين على مُستوى الأداء والانتشار وبنية التّدين.

1- السّلفيّة والفضاء الإعلامي

تظل العلاقة طرديّة بين حُضور الفِكرة السّلفيّة وحجم تأثيرها في المجتمع، وبين الوسيط الإعلامي المُستخدم كأداة وصل بين الفكرة والفرد؛ فكلما ازداد الاعتماد على الإعلام كوسيط، تزداد الأفكار انتشاراً ما يَعني مَزيداً من المُؤمنين بها. في المُقابل، فإن استمرار تلك القنوات يَعكس كِبر حجم الشريحة التي تَستفيد منها وتتأثّر بها. لم تكن التّمايزات بين السّلفيين قبل 25 كانون الثاني/يناير 2011 واضحة للمُتابع العَام كثيراً لأسباب عِدّة؛ منها التّضييق الأمني والاتصالاتي والمعلوماتي على الإسلاميين عامة وضمناً السلفيين. ظلت المساجد ثم شرائط التسجيل المُتنفس الإعلامي بين السّلفيين وبين المُجتمع طوال أكثر من عِقدين، حيث ابتعدت قِطاعات مُتعددة منها قَسراً عن الوسائل الإعلامية الرّسميّة لاختياراتها الفقهيّة، لاحتكار الدّولة للإعلام حتى نهاية الألفية الثانية. خلال عُقود تَراكم التّواجد السّلفي في البنية التّدينيّة للكثير من الطّبقات الاجتماعية، حيث هَيّأ ذلك تُربةً خصبة لنجاح أيّ مُحتوى سَلفي أو بمذاق سَلفي، كان المُؤشر ظَاهرة الدّعاة السّلفيين الذين تَمددوا في الوَعي الدّيني في التّسعينيات، وحَظيت خُطبهم ودُروسهم بشعبيّة كبيرة في نِطاقاتهم، ما شجّع على إعادة طرح ذلك الإنتاج على شرائط التسجيل، والتي حققّت مَبيعات مُرتفعة أدت إلى تَعاظم تَأثيرهم وانتشارهم، ما خَلق ما يُشبه الرّأي العام تجاه هذا المُنتج الدّيني المُختلف الذي استطاع التّمدد في ظل حالة الفراغ الذي لم تَستطع المُؤسسة الدّينية أن تَملأه.

62 - عاطف عبد العزيز، بالفيديو.. لحظة القبض على عاطف عبد الرشيد وعاملين بـــ «الحافظ» بعد عزل مرسي، المصري اليوم، 4 تموز/يوليو 2013، على الرابط التالي: https://cutt.us/RWVe3

بداية التّحول من عالم الكاسيت إلى عالم الفضائيات كانت منذ عام 1998 عبر رأسمال سعودي مُمثلا في مرحلته الأولى في قناتي «اقرأ»- التابعة لشبكة (ART) لصاحبها الشيخ صالح كامل- و«الرسالة» -لصاحبها الأمير السعودي الوليد بن طلال-اللّتين حقّقتا نَجاحاً كبيراً غير مُتوقع، واعتمدتا على تَقديم شكل جديد للدّعاة، فدشنت بذلك بداية ما عُرف بظاهرة «الدّعاة الجُدد».

أ. القنوات السّلفيّة

دَفع ذلك النّجاح إلى بدء المَرحلة الثّانية من القَنوات الدّينيّة بالدّفع بقنوات سَلفية برأسمال سُعودي ممثلا في رجل الأعمال «منصور بن كدسة» صاحب قناة الخليجية الغنائية. كانت البداية بقناة «الناس» أُولى القنوات السّلفيّة التي بدأ بثّها في كانون الثاني/يناير 2006، كقناة ترفيهية مُتنوعة تُقدم برامج الغناء، وتفسير الأحلام، وعلاج الجن واكتشاف المواهب، وبث حفلات الزفاف، وطلبات الزواج والدعاية. في تلك المرحلة، كان شعارها (قناة الناس لكل الناس)، قبل أن تتحول في 2007 إلى قناة دينية سلفيّة بالكامل، وأوضحت أن من سِياساتها «لا تُخالف العَقيدة الإسلامية ولا الخُلق الإسلامي، ولا تسمح بظهور أيّ مَظاهر غير شرعيّة».. وتَنتقل إلى شِعارها الجَديد الذي يُناسب المرحلة (قناة الناس.. شاشة تأخذك للجنة)[63].

تناغمً التحّول نحو السّلفيّة مع التّوجه السّلفي الظاهر في الشّارع المصري، حيث إنه الجمهور الأكبر والمُستهدف لأيّ قناة، من رؤية تَسويقيّة ضيّقة طبقا لأعداد السكان والجغرافيا والتاريخ. لذا كان نجوم هذه القناة في مرحلتها الجديدة هم نجوم الدّعوة الأبرز على السّاحة وأصحاب جماهيرية مُرتفعة من أمثال الشيوخ؛ محمد حسان، محمد حسين يعقوب، أبو اسحاق الحويني، محمود المصري. واستمر هؤلاء النجوم/الدعاة في القناة حتى وقع خلاف مع الإدارة بسبب استضافة كلا من عمرو خالد وأحمد عبده عوض -لأنهما يمثلان مرجعيات غير سلفية- وانصرف هؤلاء الدّعاة عن «الناس» باتجاه قناة «الرحمة» التي أسسها الشيخ محمد حسان. وبالتوازي مع النجاح الذي بدأت قناة الناس تُحققه يبدأ صاحب القناة في تحويل قناته «الخليجية» المُخصصة للأغاني لقَناة دينيّة في الأول من نيسان/أبريل 2007. وقد أثار التّحول جدلاً ما بين أنه يأتي من رغبة أصحابها في التّطهر من قناة الأغاني؛ أي «هي نوع من أنواع التوبة»[64] وما بين أنها لم تنجح في تَحقيق مَردود مالي، لكن مدير القناة ينفي ذلك قائلا: «كانت تَدر مَلايين كثيرة على أصحابها، وهي الآن عِبء مالي، ونأمل أن تَنجح بعد ذلك وتُغطي على الأقل نَفقاتها»[65]. لم يَقتصر هذا التّمدد السّلفي على هَاتين القَناتين، بل تَبدأ القَنوات المُماثلة في التّزايد، فيتم بَث قَناة «الحِكمة» في 2006، والتي تُركز في برامجها على السّنة النبويّة وشَرحها وتَفصيلها، وقناة «الأمة» التي أُنشئت لمكافحة التّنصير ومُحاربة الماسونية كما يقول

63 - موقع القناة على الرابط التالي: https://0i.is/O0Oa

64 - القنوات الفضائية الإسلامية العربية.. بين الاستثمار الرابح ونشر الفضيلة، جريدة الشرق الأوسط، 13 يناير 2008، على الرابط التالي: https://0i.is/6GXs

65 - جبر صبر، مدير قناة الخليجية يروي قصة تحولها من غنائية الى دينية، 2 آذار/مارس 2008، على الرابط التالي: https://0i.is/9dTH

مالكها، ثم قناة «الحافظ» عام 2008، وهي إحدى مجموعة قنوات «الناس» والمُتخصصة بالأصل في تقديم برامج لتَحفيظ القرآن الكريم.

ب. المَواقع السّلفيّة

كان الإنترنت أحد أهم النوافذ المُتاحة أمام السّلفيين- بجانب القنوات الفضائيات- خاصة وأنه الأقل تَكلفة وضَغطاً أمنيّاً، وأيَسر استعمالاً، ويتطلب كوادر فنية أقل مهارةً وأجراً من الفضائيات، وهذا أعطى زخماً ساعدهم على انتشار الخطاب السلفي. تم إنشاء العديد من المواقع الإلكترونية، سواء شخصيّة كمكان تَتوافر عليه خُطب وإنتاج الدّعاة السّلفيين، أو دعوية مُتخصصة في الإفتاء أو تَصحيح المَفاهيم الخَاطئة ومُقاومة الخِطابات المُسيئة للدّين الإسلامي، سواء من الدّول الغربية أو المَواقع التّنصيرية. ومن هذه المواقع: الإسلام اليوم، طريق السلف، أنا السلفي.

2- الدّور السّياسي للإعلام السّلفي

على الرغم من اتساع المساحة النسبيّة المُتاحة أمام قِطاعات من السّلفيين للعمل الإعلامي والظهور الفضائي، إلّا أن الدّولة مُمثلة في أجهزتها الأمنية كانت لها ضَوابطها وشروطها للظهور، ويَعكس ذلك اهتمامها بنوعيّة الخِطاب المُقدم في تلك القَنوات، والذي غَلب عليه الطّابع الوعظي والإفتائي البَعيد عن أيّ خَط سِياسي. فالظّهور الإعلامي يترتب على مَوقف الدّاعية من الحَاكم والحَاكميّة، يقول عن ذلك ياسر برهامي: «مَنوع على الدّعاة في الفضائيات أن يقتربوا منها اختياراً أم إكراهاً، لا يتكلم منها غير عدد محدود جدّاً من الدعاة خوفاً من الأمن، قضية الحُكم لله، كانت قضية مَكبوتة ومَمنوع أن يتكلم بها أحد، أو يتكلم فيها بالباطل، ويَقول إنّ القَضية ليست من أُصول الدّين، وأنّ الحُكم بغير ما أَنزل الله كله عبارة عن مَعصية، ويفتح الباب للحكام لأن يُغيروا ما شاءوا»[66]. لذا لم يكن مَسموحاً بالظّهور الإعلامي- قبل 20 كانون الثاني/يناير 2011- لعدد من مَشايخ السّلفيّة أمثال: ياسر برهامي، فوزي السّعيد، محمد عبد المقصود وغيرهم، بل كان الغالب عليهم شيوخ جمعية أنصار السنة المحمدية، فضلاً عن عَدد من الدّعاة غَير المُؤطرين في جماعة بعينها، وخَطهم الدّعوي بعيد عن العمل السياسي أمثال الشيوخ أبي إسحق الحويني، محمد حسان، محمد حسين يعقوب.

أ. الدولة والإعلام السّلفي

تراوح تَعامل الدّولة مع الإعلام السّلفي عبر السّنوات الماضية ما بين المُزاوجة بين السَماح بضوابط، وما بين إصدار قرارات لغلق هذه القنوات كما حدث في أزمات أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر 2010 ثم تموز/يوليو 2013، وإن كانت دَوافع الإغلاق مُختلفة تراوحت ما بين بث الفتنة الطائفية أو مُخالفات إدارية أو

66 - أحمد زغلول شلاطة، الشيخ ياسر برهامي: الدعوة لها رؤية شاملة بما فيها المشاركة السياسية، إسلاميون. نت، 13 نيسان/أبريل 2011، على الرابط التالي: https://0i.is/Pp9r

مَواقف سياسية. فبسبب التّوازنات السّياسية- داخلية وخارجية- جاء قرار إغلاق القنوات الدينية مرتين: الأولى نتيجة لضغوط سياسية خارجية؛ ففي أيار/مايو 2010 أصدر النايل سات قراراً بغلق قناة الرحمة، بشكل مؤقت نتيجة مطالبة «المجلس التّمثيلي للمُؤسسات اليهودية» بفرنسا (الكريف) الذي أصدر قَراراً بمنع البَثّ الفَضائي لقناة «الرّحمة» في فرنسا[67] «إذا لم تتوقف عن بثّ برامجها المُعادية للسّامية»، وتَقدم «الكريف» بملف إلى «المجلس الأعلى السّمعي البصري» يتضمن مَقاطع بثت على القناة اعتبرها المجلس اليهودي «بمثابة معاداة صريحة للسامية، وتحض على الكراهية بين الشعوب». وأقرّ النّايل سات ذلك القرار «بسبب المصالح التي تربط الشركة المصرية بشركة «اليوتيل سات» الفرنسية التي طلبت إيقافها»[68]. ترجع بداية تلك القضية إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2009، وتطرق الداعية «حازم شومان» في إحدى حلقاته لتاريخ اليهود ووقائعهم ضد المسلمين. ونتيجة لتلك الضغوط تم تَغير اسم القناة إلى «نسائم الرحمة» إثر حَملة تضامُن واسعة النّطاق. وبسبب الأوضاع السياسية الداخلية، تم الإغلاق للمرة الثانية في الثالث من تموز/يوليو 2013 بمجرد انتهاء الفريق أول عبد الفتاح السيسي من إلقاء بيان عزل محمد مرسي وتَسليم السّلطة إلى رئيس المَحكمة الدّستورية العُليا، تم قطع البث عن كافة القنوات الدينية والقبض على عدد من مالكيها والعاملين فيها، خوفاً من أن يَستخدم الإسلاميون تلك القنوات في إثارة الرأي العام ضد البيان.

ونتيجة ما يُقال عن استخدام القنوات السّلفيّة لبث الفتنة الطائفية ووجود مُخالفات إدارية بها، تم إيقاف تلك القنوات في تشرين الأول/أكتوبر 2010 والتبرير الرسمي هو رصد بعض المخالفات لشروط التراخيص الممنوحة لهذه القنوات على أن يستمر الإيقاف لحين تسوية الشركة لأوضاعها وقيامها بإزالة أسباب المُخالفة[69]، فعلى سبيل المثال أُغلقت قناة «الحكمة» بسبب تأخرها في سداد مُستحقات مالية تصل إلى 100 ألف دولار. ولم يَقتصر هذا القَرار على القَنوات الدّينيّة، بل حدث إغلاق لقنواتٍ تُقدم مُسابقات وَهمية وبأساليب بها إيحاءات جِنسيّة. وفي حِين، يَرى إسلاميون أنّ السّبب الحَقيقي وراء إغلاق تلك القنوات هو قيامها بالرد على حلقات القس بطرس زكريا التي أساء فيها للإسلام، ويُؤيد ذلك ما قِيل عن إرسال شركة نايل سات خِطابا لقناة الناس، للتحذير من مُحاولة بث لِقاءات من شأنها إثارة الفتنة أو الاشتباك مع أقباط المهجر، أو القس زكريا بطرس أو القنوات الشّيعيّة[70]، إلّا أن الدّاعية حازم صلاح أبو إسماعيل -والذي كان يقدم برنامجين علي قناة الناس- يقول في تصريحات لافتة للنظر[71] أنّ غَلق القنوات جاء مُتواكباً مع انتخابات مجلس الشّعب وقرار

67 - هادي يحمد، فرنسا.. «الكريف» يهدد بحظر قناة «الرحمة»، إسلام أون لاين، 6 أيار/مايو 2009، على الرابط التالي: https://0i.is/j11t

68 - رئيس «النايل سات» يحذر قناة «الرحمة» من اللجوء للقضاء المصري، موقع المسلم، 11 حزيران/يونيو 2010 على الرابط التالي: www.almoslim.net/node/129490

69 - عبير عبد المجيد، ريمون فرنسيس، وقف بث قنوات «الحافظ» و«الناس» و«الصحة والجمال» و«خليجية»، اليوم السابع، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2010، على الرابط التالي: https://cutt.us/6tkCv

70 - ريمون فرنسيس، سارة علام، طباعة الأخبار- هل حانت لحظة مواجهة الفضائيات الدينية على الـــ «نايل سات»؟، اليوم السابع، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2010، على الرابط التالي: https://cutt.us/Qpp2o

71 - عنتر عبد اللطيف، الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل: القنوات الدينية تنفذ تعليمات الأمن وهاجمت الشيعة بتعليمات أمنية والحكومة أغلقتها خوفا من الإخوان وستعود بعد انتهاء الانتخابات، جريدة صوت الأمة، بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 2010، على الرابط التالي: www.masress.com/soutelomma/7050

الإخوان خَوضها، وهذا يَعني طرحاً إسلاميّاً للبرامج الانتخابيّة خاصة برامج الإسلام السياسي، والنّظام لا يرغب في وُجود النّبرة الإسلامية في هذه المرحلةـــ خاصة أنها تدعو المُواطنين لاختيار المرشحين «الأكثر إرضاءً لله»، وأضاف: «كانت القناة تتبع تعليمات الأمن حتى الكلام في الشّيعة، فتمت مُهاجمة الشّيعة في توقيت مُحدد من قبل الأمن ثم تمّت تهدئة الأوضاع مع مَلامح التّقارب أو التّعامل مع إيران. كذلك المواجهات السّياسية والضُغوط الطّائفية من خارج مصر ممن يُسمون بأقباط المهجر، وتمّ التّعامل مع الأمر بتوجيهات أمنية. ولذلك، لم تكن الحُكومة في حاجة لإغلاق هذه القنوات، التّدخل الأمني كان دائماً وغير مُنقطع بين إدارات القنوات، وبين الضّابط المسؤول في أمن الدولة وهذه مَسألة يومية مُستمرة».

ب. قناة الحكمة وظَاهرة السّلفيّة الثّوريّة

بعد تنحي الرئيس حسني مبارك في الثاني عشر من شباط/فبراير 2011 عادت القنوات الدّينيّة المُغلقة للظهور، وكان لبعضها أدوار سياسية كبيرة أبرزها في فترة الانتخابات الرئاسية 2012. بعض هذه القنوات لم تُعلن صراحة دعمها لمرشح إسلامي بعينه، وفضّلت أن تكون منبراً للجميع مثل قناة الرحمة، وبَعضها أعلن دعمه لمرشح جماعة الإخوان المسلمين، والبعض الآخر كان سبباً في تَغذية ظاهرة المُرشح الرئاسي المُحتمل حازم صلاح أبو إسماعيل مثل «قناة الحكمة» وتيّاره الدّاعم له، والتي سَاعدت في إعطاء زخم لظاهرة «السّلفيّة الثورية»[72]. يُوضّح صَاحب القناة الإعلامي «وسام عبد الوارث» أسباب تحول قناة «الحكمة»، لتُصبح صَوتاً لأبي إسماعيل، ويقول:

«عندما اتخذت هذا القرار كانت لدى قناعة بأن أبا إسماعيل قَدّم برنامجاً انتخابياً قائماً على تطبيق الشريعة الإسلامية بمُنتهى الوُضوح، ولم يأت ولا مرة في كلامه عبارة من عينة «سأطبق الشريعة، ولكن.. «أو» سأُطبق الشّريعة.. بس.. «أو» الشريعة أصلا مُتطبقة بس محتاجة شوية تحسينات كما يقول الآخرون، لكنه واجه الناس بالحقيقة، وقال «الشريعة ليست مُطبقة ونحن سنجتهد في تَطبيقها بالشكل الشرعي، وهو التدرج وهذا كان شيئاً رائعاً منه، ومن ثم حَدث اتفاق بيني وبينه على هذا المنهج دون أي ترتيب مُسبق، وكان أول لقاء بيني وبينه، عندما أعلن ترشحه لرئاسة الجمهورية وهذا اللقاء هو الذي جعلني اتخذ قراراً بتبني ترشحه للرئاسة. وبرر ‹عبد الوارث› قراره المبكر بتبني القناة له بأنه قرأ المشهد مبكراً وتوقّع هذا النّجاح الكبير لهذا الرجل؛ لأن لديه من حُسن العرض ما يجعله يدخل القلوب فوراً»[73].

إلّا أنّ الصّدام حدث بين الرّجلين نتيجة عِدّة تَراكمات أبرزها؛ «عندما طلب محمد حسان من عبد الوارث أن يذهب بدلا منه- كان وقتئذ بأسيوط- صحبة عدد من العلماء، إلى اللجنة العليا للانتخابات للاطلاع على

72 - حول الظاهرة انظر: ظهور السّلفية الثّورية وتحولاتها في مصر خلال مرحلة ما بعد مبارك، م س.

73 - محمد إسماعيل، وسام عبد الوارث: «أبو إسماعيل» ترك أنصاره فريسة سهلة وكان بمقدوره حمايتهم، اليوم السابع، 20 أيار/مايو 2012، على الرابط التالي: https://cutt.us/AH5GS ونشير إلى استقالة وسام من القناة في أيار/مايو 2012، انظر نص الاستقالة على الرابط التالي: https://cutt.us/zr7Lk

الأوراق الخاصة بجنسية والدته، حيث حاول الاتصال بحازم ولم يرد، ليُعاود حازم الاتصال به وقال له: ‹أنا لا أُحل لأحد أن يَطلع على الأوراق في غير وجودي›، وانفعل بشدّة على الشّيخ جمال المراكبي وأغلق الهَاتف، ليُفاجَأوا بحازم يَقف على منصة أمام اللّجنة العليا للانتخابات، ويُلقي كلمة يُخَوّن فيها اللّجنة، ويَتّهمها بأنها تريد شق الصّف، وأنها استدعت عُلماء لهم مَوقف مُسبق منه. فذهبوا إليه كي يُهدّئ الشارع، وقال له وسام: ‹إنت بتقول كده ليه.. إحنا انسحبنا زي ما إنت قُلت ولم نطّلع على شيء›، ونهره حازم أمام الجميع، ويَدفع الشّيخ نشأت أحمد أثناء نزوله من عَلى المِنصة»[74]. أمّا ثانيها، فكان بسبب مَوقف حازم من اعتصام العباسيّة، والذّي رَأى «وسام» وجوب[75] ذهابه لمُؤيديه بميدان العَباسيّة ومُطالبتهم بالعودة فوراً، أو البَقاء معهم، لكنه «استهتر» بدماء الشّباب وتَركهم دُون أن يَقف بجوارهم.

واستنكر «وسام» دعوة «حازم» للاستعداد للثورة ضد من سمّاهم المُتربصين بالمَشروع الإسلامي، تلك الدّعوة- 6 نيسان/أبريل 2013- وقال: «الشيخ حازم يُجدد الدّعوة للاستعداد دُون أن نَفهم الاستعداد لأي أمر»[76]. وحول رِضاه عن تَجربته مع حازم أبو إسماعيل يَقول عبد الوراث: «نحن رَاضون عمّا قدّمناه في «الحكمة»، لكنني الآن أُحاول أن أُصحح للناس ما قد أكون أخطأت في تَوجيههم إليه»[77].

3- تقييم التجربة

على الرّغم مما تَحمله تَجربة الإعلام السّلفي من إشكالات عَمليّة في ضوء ما أظهرته سَنوات من الوجود والتّنوع في المُحتوى المُقدم، إلّا أنّها بصُورة عامة تَظل- رغم أي أخطاء أو تَجاوزات- نَقلة مُهمة ذات عِدة أبعاد أبرزها؛ ما يتعلق بالعَقل السّلفي، كالتراجع في بعض الآراء الفقهية، والتي سَبق وصدّرها شُيوخه -خلال عُقود سَبقت تلك الخُطوة- حيث كانت تُحرّم الظّهور الإعلامي والقنوات التليفزيونية والفضائية. وامتدت تَأثيراتها المُجتمعية إلى المزاج العَام الذي وسّعت صِبغته السّلفيّة، ومنح زخماً لتلك التجربة -سياسيّاً- وكَشفت في المُقابل عن عُمق قُصور المُؤسسات الدّينية المُختلفة في صِناعة وتَوجيه الوَعي الدّيني، فلم تكن تلك القَنوات لتُحقّق تلك الشّعبيّة لولا حَالة الفَراغ والأميّة الدّينيّين التي تُعاني منهما قِطاعات كبيرة من المُجتمع، وسط انسحاب من الدولة ممثلة مُؤسساتها الدّينية الرّسمية وعموم المجتمع المدني. ورغم أنها استطاعت أن «تَصنع مُثقفين دينيين، وسَاهمت في نشر ثقافة دينية بشكل عام، كما أحدثت حِراكاً في الثقافة الدّينية، إلّا أنها لم تَستطع إطلاقاً عمل أو تَكوين شخصية إسلامية حقيقية أو تدين حقيقي»[78].

---

74 - وسام عبد الوارث: «أبو إسماعيل» ترك أنصاره فريسة سهلة وكان بمقدوره حمايتهم، م س.

75 - باهي حسن، رئيس قناة الحكمة: «أبو إسماعيل» استهتر بدماء الشباب.. والإسلام السياسي فقد شعبيته، المصري اليوم، 7 أيار/مايو 2015، على الرابط التالي: https://cutt.us/EVQi5

76 - قيادي سلفي يهاجم أبو إسماعيل بعد الدعوة إلى ثورة جديدة، البوابة نيوز، 8 نيسان/أبريل 2013، على الرابط التالي: https://www.al-bawabhnews.com/30836

77 - وسام عبد الوارث: «أبو إسماعيل» ترك أنصاره فريسة سهلة وكان بمقدوره حمايتهم، م س.

78 - مقابلة للباحث مع «سالم عبد الجليل» وكيل وزارة الأوقاف، القاهرة، 14 أيلول/سبتمبر 2010

أ. أزمات التّجربة

عبر عَقدين من الزّمن، ظلت أزمات القَنوات السّلفيّة كما هي دون تَغيير، سواء على مُستوياتها الدّاخلية -الإدارية والفنيّة والشّرعية- شَكلاً ومَضموناً. **إدارياً**؛ غَابت الرّؤية عند التّخطيط المُسبق لشكل وهَوية القَناة المُستهدفة، وهو ما تُبنى عليه بالتالي البرَامج ومُختلف أدوات الاتصال مع المُجتمع المستهدف محليّاً وخارجيّاً، فضلاً عن الشّخصانية في الإدارة والتّوجيه، وغياب المُؤسساتية في تسيير الأعمال. وكمثال لذلك نَموذج قناة الناس عبر ما يَقرب من عَقدين بدأت كقناة منوعات في 2006 ثم سلفية 2007 ثم قناة عامة بمرجعية إسلامية في حزيران/يونيو 2013 [79] يتم إيقاف بثّها كغيرها من القَنوات الدينية في 2013، قبل أن تعود بشكل مُختلف من جديد في 17 نيسان/أبريل 2015[80] بـ «أزهريين» بعد أن اشترتها شركة D-Media ويُصبح شِعارها مع الانطلاقة الجَديدة «من النّاس.. وإلى الناس» و«معك عبر كل زمن» و«صحيح الدين والإسلام»، قبل أن تُقرر الشّركة المَالكة في نيسان/أبريل 2019 إنهاء البث لتتوقف القَناة، والتي لم تَنجح على مدار أربع سنوات في أن تُحقق أرباحاً. وخَلصت قِياداتها إلى أنّ كُل القَنوات الحَالية التي يَملكها إعلام المصريين، توجد على خارطتها برامج دينية، وبالتالي، فإن وُجود قناة مُنفصلة مُتخصصة فقط في الدّين هو أمر غير ضروري[81].

. **مضموناً**: في ضوء تحليل المُحتوى المُقدم وتأثيراته على تَغيير طَبيعة التّدين تُركزت الانتقادات المُقدمة على طَبيعة الخِطاب الذي حَمل جانباً من التّشدد ذي النّزعة الوهابيّة، فهو في جوهره خِطاب غريب عن طبيعة المُجتمع المصري وتُراثه التّديُّني، ما أنتج بالتالي نوعيّة من الخِطابات تَحُض على الكَراهية والتّشرذم. فمع «اتساع النّزعات السّجالية والازدراء الدّيني تَنمو الكَراهية على أساس ديني، ما يُساهم في تَنميط المَعرفة والوعي الدّيني شِبه الجماعي»[82]. وتبدو أزمة قناة الرّحمة في 2009 نموذجاً بعد مطالبات «المجلس التّمثيلي للمؤسسات اليهودية» بفرنسا (الكريف) بمنع البَث الفضائي للقناة في فرنسا لمُعاداة السامية، وهو الأمر الذي أثار جدلاً في

79 - محمد الدوي، حسن علوان مدير قناة الناس: أرفض مصطلح القناة الدينية.. والوعظ يُقلل من رصيد الدعوة، مجلة أكتوبر يوم 9 حزيران/يونيو 2013، على الرابط التالي: www.masress.com/october/139054

80 - محمود المملوك، أحمد عرفة، 17 نيسان/أبريل.. انطلاقة جديدة لقناة الناس بـــ «أزهريين» واستبعاد شيوخ السلفية، اليوم السابع، 11 نيسان/أبريل 2015، على الرابط التالي: https://cutt.us/HXFZs

81 - السبب الحقيقي وراء توقف قناة الناس، 7 فنون، 30 نيسان/أبريل 2019، على الرابط التالي: https://cutt.us/SosTg

82 - نبيل عبد الفتاح، الثلاثية الغامضة: الإعلام الديني والإرهاب وإشكالية الإصلاح، المركز العربي للبحوث والدراسات، 23 نيسان/أبريل 2014، على الرابط التالي: www.acrseg.org/4779

الأوساط السّلفيّة، وتعاملت القناة معه بأنه حرب ضد الإسلام، لتُنهي إدارة القناة الأزمة بإعادة البث عبر القمر الصناعي الأردني النور سات قبل أن تبث من القاهرة في 13 شباط/فبراير 2011 بعد تنحي مبارك[83].

كما وُجدت بعض المُلاحظات الشّرعيّة منها[84] تَضارب الفُتيا وتَعارض التّوجيه خاصة في برامج الفُتيا المُباشرة، والتي مَكّنت من اختيار المُفتي وسُهولة التّواصل مع خُصوصية الحوار المباشر، لكنها أدت إلى كثرة الخَطأ وصُعوبة تداركه، فيتم تَعميم الفُتيا رغم أن الفَتوى في المَسألة الوَاحدة قد تَختلف من شخص لآخر ومن بلد لأخرى.

. **سُلوكاً**: فمع التّأثيرات الخاصة بالسّلوكيات الدّينيّة تُثير غالبيّة الخِطابات الدّينيّة المُنتجة- على اختلاف مَذاهبها واتجاهاتها ـــ وأَنماطها- إشكالية في اللّغة[85]، حيث التّقديس لاجتهادات القُدماء، وآرائهم، ومَواقفهم، وفتاواهم، دون النّظر لاختلاف سِياق الفَتوى. كما عَمدت على تَرسيخ اعتماد جُمهورها على الثّقافة السّمعيّة، ليُنتج أنماط تَدينية هَشّة، كما «ساعدت على تزايد النّزعة التّعبويّة لمُستهلكي المادة الإعلامية الدّينية، وترويج أَبعادها السّياسيّة والعَقائديّة والنّزاعيّة بين أبناء الأديان والمذاهب بعضهم بعض، تحت مظلات ذات الدين أو المذاهب أو المدرسة الفقهية»[86].

ب. إشكاليّات التّجربة

تَظل أزمة التّمويل هي المُسيطرة على مَسارات غَالب هذه التّجارب الفَضائيّة، لتؤدي إلى عِدّة مُمارسات استهدفت تَجاوز تلك الأزمة أبرزها؛ ترسيخ النمط الاستهلاكي في الحضور السلفي على الفضائيات، في ظل رفض كثير من الشيوخ والدعاة السلفيين فكرة الإعلان في برامجهم.. مثلما رفضوا فكرة تَوظيف رنّات الموبايل بأصواتهم إعلانياً[87]. لذا، أصبحت السّمة العامة لأغلب تلك القنوات أنها أصبحت أشبه بـ «سوبرماركت»؛

---

83 - لؤي علي، اليوم.. عودة البث المباشر لقناة الرحمة من القاهرة، اليوم السابع، 13 فبراير 2011، على الرابط التالي: https://cutt.us/i6BRf، «وبدعوى تحريضها على الدولة أغلقت الرحمة ضمن باقي القنوات الدينية، وتقوم إدارة القناة بعد أيام من غلقها في مصر بإعادة البث من الأردن بحلقات مسجلة، قبل أن تعاود بعد أعوام البث المباشر من القاهرة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2016 بعد اتفاق الداعية محمد حسان مع الأمن بعودة القناة مُقابل خلو جميع البرامج التي سيتم بثها من الأفكار التي تدعو إلى إسالة الدماء والتحريض على الكراهية بين أبناء الشعب الواحد، وتعهده بأن القناة لن تترك أي باب لجماعة الإخوان الإرهابية باستحلال دماء المصريين» انظر: أحمد ونيس، التفاصيل الكاملة لعودة بث قناة الرحمة الفضائية، البوابة نيوز، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2016، على الرابط التالي: https://cutt.us/ZNhE3 يأتي ذلك بالتوازي مع معركة قضائية كان يتم تأجيل النظر فيها من قبل المحكمة الإدارية العليا، والتي سبق وصدر حكم محكمة القضاء الإداري (أول درجة) بإعادة بث القنوات الدينية المغلقة لصالح الشيخ السلفي «يوسف البدري» في 2013 - توفي في 2014- والذي سبق وطالب بوقف تنفيذ قرار الإغلاق وإعادة البث، والذي عارضته الشركة المصرية للأقمار الصناعية مطالبة بإلغائه، (انظر: أحمد سامي، السبت.. نظر الطعن على حكم إعادة بث القنوات الدينية المغلقة، صوت الأمة، 21 نيسان/أبريل 2018، على الرابط التالي: https://cutt.us/vNjyK). وفي حزيران/يونيو 2022 تؤيد محكمة القضاء الإداري قرار الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي بإلغاء ترخيص قناة الرحمة، انظر: أحمد عبد الهادي، القضاء الإداري يؤيد قرار غلق قناة الرحمة وتصفية نشاطها، اليوم السابع، 21 حزيران/يونيو 202، على الرابط التالي: www.youm7.com/58108662

84 - محمد يسري إبراهيم، الفضائيات الإسلامية: رؤية نقدية، (القاهرة: دار اليسر ـــ ط1/2009)، ص 63-72 بتصرف

85 - حسن علي محمد، الخطاب الديني في الفضائيات الإسلامية، جريدة الأهرام، 25 آذار/مارس 2010م.

86 - الثلاثية الغامضة: الإعلام الديني والإرهاب وإشكالية الإصلاح، م س.

87 - حسام تمام، الفضائيات السلفية.. هل تقاوم السّلفية علمنة الفضائيات للتدين؟، مرصد الظاهرة الإسلامية، 18 أيار/مايو 2009، على الرابط التالي: https://0i.is/44in

ففي قناة الناس -كمثال- سيل الإعلانات بها لا يتوقف، ثم الرّسائل الاجتماعية والإنسانية والعاطفية أحيانا التي تملأ الشاشة وتكلف صاحبها مُقابلاً يذهب للقناة، وتحوّلت الأولويّة المُطلقة للإعلان وتقديمه على المادة الدّعوية إلى حد تَخصيص فقرات طويلة بالسّاعات. وشهدت تلك التجارب إيقاف البث عدة مرات بسبب تزايد مديونيتها -كقناة الناس والحكمة- ليتم التحايل على ذلك كان يؤدي إلى تغيير ترددتها[88] عند العودة، كما أن قناة الناس على الرغم من تغيير مالكها وهويتها تقرر الشركة المالكة في نيسان/أبريل 2019 إنهاء البث؛ لأنها لم تنجح على مدار أربع سنوات في أن تحقق أرباحاً[89].

- فيما يخص الجانب الشرعي، تأتي مسألة المرأة كإعلامية في تلك القنوات. فوفقاً للتّصور السّلفي يرتبط التحريم بتفسيرات فقهية متعلقة بمسألة «الاختلاط» بين الرجال والنساء، وعمل المرأة عامةً عليه تحفظات كثيرة وضوابط وضعوها، وعملها في مجال الإعلام يُعد باب فتنة عظيمة، لخروج المرأة من بيتها ومخالطة الرجال الأجانب عنها، كالفنيين من مُخرجين ومُصورين ومونتاج.. إلخ، كما يتطلب الأمر كشف الوجه وظهورها في أكمل ما يكون من الزينة. أيضاً صوتها قد يُوقع البعض في الفتنة. وفي تفصيل ذلك، يقول ياسر برهامي: «عمل المرأة كمذيعة إذاعية إذا كان ذلك في برنامج هادف بلا مُخالفة دون خضوع بالقول؛ فلا أعلم دليلاً على تحريمه، شرط الانتقال بوسيلة مواصلات شرعية، والالتزام بالحجاب الشرعي، وأحكام الشرع في التعامل مع الرجال الموجودين في العمل. وأما مذيعة تليفزيون، فلا أرضاه لأي أخت مسلمة، خصوصاً كاشفة الوجه، ولا معنى لأن تعمل منتقبة في هذه المهنة»[90] رافق المد السلفي داخل القناة أزمة متعلقة بالمذيعات، تبدأ التضييقات على المذيعات تدريجياً نتيجة أزمات هيكلية مرتبطة بطبيعة إدارة العمل ثم أزمات ذات طابع أيديولوجي لإرضاء شيوخ القناة. تمثلت الأزمات المرتبطة بطبيعة إدارة العمل في اشتراط[91]:

- العمل من دون راتب، بدعوى أنها فترة مُؤقتة إلى أن تجلب البرنامج إعلانات، أو أن يَستقبل البرنامج عدداً من الاتصالات والـــ SMS تضمن عائداً مادياً، لكن لم يكن يتم دفع شيء، رغم تحقق الشرط.

- يحظر على أيّ مذيعة اللون الأزرق في الملابس أو المكياج أو الإكسسوارات وسببه ضعف الإمكانيات، لوجود خلفية واحدة لكل البرامج عبارة عن ستارة زرقاء اللون.

وفيما يخص التّوجه الأيديولوجي الجَديد فتمثل في عدم ظُهور ضَيفات البَرامج من السّيدات دون غِطاء للرأس، وإذا استدعت الضّرورة استضافة شَخصية غير مُحجبة، فيُصرّ مسؤولو القناة على أن تُغطي «شعرها»

88 - هاني الديباني، توقف بث قناة الحكمة الفضائية بسبب الديون، اليوم السابع، 18 يناير 2011، على الرابط التالي: https://0i.is/YFp4

89 - السبب الحقيقي وراء توقف قناة الناس، م س.

90 - ياسر برهامي، هل للمرأة أن تعمل مذيعة تليفزيونية أو إذاعية، موقع صوت السلف، 22 تموز/يوليو 2010، على الرابط التالي: www.salafvoice.com/article.aspx?a=4617

91 - نعتمد في ذلك الرصد على: هبة حسنين، يحدث في قناة «الناس»: الأزرق والمكياج ممنوعان والعمل بدون أجر.. «واللي مش عاجبه يمشي»!، المصري اليوم، 29 آب/أغسطس2006، على الرابط التالي: https://cutt.us/WTaNN

أثناء التسجيل. وكان يتم «إخفاء مذيعة» عن أعين الشّيخ محمد حسين يعقوب، والذي يُقدم برنامجه بعد برنامجها مُباشرةً، خَوفاً من أن يراها بآلتها المُوسيقية، فتحدث الكارثة. كذلك فُرض على المذيعات الظهور بالإسدال فقط، ليتم إيقاف المذيعات في آب/أغسطس 2006، وأرجعت إدارة القناة أسبابه ذلك إلى[92]:

- تلبية لرغبة المشاهدين الذين اتصلوا بالقناة يَطلبون عدم ظهور المرأة على الشاشة، حتى يتحقق الشكل المثالي للقناة.

- طلب بعض مشايخ القناة هذا الطلب، فتم عقد لجنة استشارية ضمت المشايخ ومسؤولي القناة والعاملين فيها.

- مُذيعات القناة غير محترفات، ويقعن في أخطاء كثيرة، ولذلك كان إيقافهن قراراً صائباً.

وعلى الرغم من تَغيّر إدارة قناة الناس بعد ذلك بسنوات وأصبحت قناة عامة، كانت قضية المرأة المذيعة غير واضحة، فمدير القناة يقول: «لدينا برامج للمرأة يقدمها الرجال ويتكلمون عن قضايا المرأة، ولكن أريد أن أظهر المرأة تُناقش قَضاياها، وحتى الآن لا أعلم كيفية ظهورها بسبب ثوابت القناة، وهي لا موسيقى ولا نساء»[93]. وأمام أزمة المرأة في الإعلام السّلفي، تأتي تجربة المُذيعة المُنتقبة حلّاً لتجاوز تلك الأزمة، ففي بدايات عام 2009 قامت قناة «الحافظ»[94] بالاستعانة بمنتقبات لتقديم برامج لتحفيظ القرآن الكريم وتفسيره للنساء، ليقابل بالرفض من قِبل شريحة كبيرة من الدّعاة الذين يُمثلون مركز الثقل للفضائيات السّلفيّة، ورغم ذلك تم تدشين ثلاثة برامج هي:

- مقرأة النساء: تقديم الشيخة صفاء الرفاعي، رُشحت للعمل بناء على طلب عاطف عبد الرشيد، وسبق وعملت لسنوات في حقل الدعوة وكمحفظة للقرآن الكريم، بدايتها من خلال مقرأة الداعية منى صلاح في جمعية منابر النور، والتي عملت مديرة فيها، وبعدها درست بمعهد إعداد الدعاة، وأخذت دورة في الفقه، وتقول إنها حصلت على إجازة في القراءة برواية حفص، كما أنها تحفظ على القراءات السبع.

- برنامج «آيات وأخوات»: تقديم الداعية أميمة طه، وهي حاصلة على بكالوريوس التجارة، ودرست بمعهد إعداد الدعاة بمسجد النور بالعباسية، ثم التحقت للعمل بالقناة كمذيعة، قبل ذلك عملت داعية بعدد من المساجد، وقدّمت دروساً «للأخوات». يتناول برنامجها الحديث عن أمهات المؤمنين ومسائل تتعلق بالعقيدة الإسلامية، وهي ترى أن خروجها كمذيعة هو جهاد في سبيل الله، وتنفي حدوث أي اختلاط مع

92 - يحدث في قناة «الناس»، م س.

93 - حسن علوان مدير قناة الناس: أرفض مصطلح القناة الدينية.. والوعظ يقلل من رصيد الدعوة، م س.

94 - اعتمدنا في ذلك الرصد على المصادر التالية: السيد زايد، المذيعة المنتقبة: صورة المرأة في الفضائيات السلفية، إسلام أون لاين، 2 آذار/مارس 2009، على الرابط التالي: https://0i.is/mYS2، ناهد إمام، مذيعات «الحافظ»: ظهورنا على الشاشة جهاد كبير وخروج، اليوم السابع، 27 فبراير 2009، على الرابط التالي: https://0i.is/AopU

الرجال، أو خلوة من خلال العمل كمقدمة برامج؛ فالمخرج يُجهز كاميراته ويُسلط عليها الأضواء، ثم يغادر غرفة الأستوديو حرصاً على عدم حدوث خلوة غير شرعية.

- فقرة في برنامج اليوم المفتوح يوم الجمعة تقدمها الداعية إيمان الوشيحي.

أثارت تجربة المذيعة المنتقبة العديد من المآخذ؛ فالحويني يرى المنتقبة «فتنة» لا تقل عن غيرها من النساء المُحجبات، ويُضيف بأنهن غير عالمات بأصول الشريعة، وعلم القراءات حتى يُعلمن الآخرين من الرجال والنساء، ووصفهن بالجاهلات في هذا الجانب، كما يَرفض من يقول إن ظهور المذيعة المنتقبة من الضرورة، وقال لا حاجة لظهور مذيعة منتقبة تتشح بالسواد، وتطل على المشاهدين بين الحين والآخر. هذا الموقف أثار اعتراض المُذيعات المُنتقبات، اللّاتي رأين أنهن في «جِهاد كبير»، ورفضن مَوقف «الحويني»، ورأينه إنكاراً لتاريخ قديم كانت المرأة فيها مُحدّثة وفقيهة في الماضي دون أن يُعيقها أحد. وعلّقت المذيعة أميمة طه قائلة: «الشيخ الحوينى قال لنا: مهما كان علمك.. ألف رجل أفضل منك»، مع أن أمهات المؤمنين علّمن الناس، والشيخ الحويني نفسه أساتذته في كلية الألسن كان منهم سيدة، وتلقى علمه الديني أيضاً على يد سيدة. وعن الاختلاط في العمل تقول المذيعات: «تجلس إحداهن في الاستديو، ويقوم مدير التصوير بضبط الكاميرا عليها، ثم يخرج تاركاً المذيعة وحدها مع الكاميرا، حتى لا تحدث الخلوة أو الاختلاط، ويبدأ بث البرنامج على الهواء».

وبعد 2011، نُظّمت تجربة كاملة للمنتقبات عبر قناة «ماريا» الفضائية المصرية واقتصر العمل فيها عليهن، بدأ البث في 20 تموز/يوليو 2012، لمدة ست ساعات يومياً على تردد قناة «الأمة». وقد أثارت تلك التّجربة نفس المواقف الرافضة لسابقتها.

الخلاصة

على الرغم من تراكم الأدبيات المُتعلقة بمعالم السّلفيّة فكرياً وضوابط الممارسات العقدية والحياتية عبر قرون، إلّا أنّها عَمليّاً لا تزال تُعاني من الكثير من أوجه الارتباك عند إسقاط مَعالمها على إشكالات مُجتمعاتنا المُعاصرة، في ظل غياب آلية واضحة لتوفيق المُمارسة في ضوء مُحددات الفِكرة. وهذا ما خَلق أزمات مُتعددة الجوانب سِياسيّاً حال النّظرة للدّولة المُعاصرة ونِظام الحُكم ومَرجعيتها وأحزابها.. إلخ، ما عّمّق الطّرح المُناهض لها بوصفها مَرجعية غير قَابلة للتّفاعل مع الحياة اليومية، لغياب القُدرة الذاتية عن طرح تَصور عَملي يُلائم الواقع. وتَعميق فِكرة التّقديس للقُدماء سواء أُطروحات ومُمارسات، وهو الأمر الذي يَمتد إلى المُعاصرين عَمليّاً، ومن ثم تُنتج أزمات يَوميّة مُتعلقة بالتّكفير للمُخالف، حيث يَمتزج النّص بالتّفسير، بالوسيط، وهو القَائم بالتّفسير.

ومع الجانب المُقدس الذي أُصبغ على الطّرح السّلفي، بوصفه التّصور الأنقى للإسلام بما يدعم بَقاءه إلى قِيام السّاعة، إلا أنّ الواقع العَملي يُشير إلى أن بقاء فكرة ما من عدمه، يرتبط بالجهد البشري المبذول في مقابل إبقاءها حيّة، وهو ما يتم عبر بناء تنظيم ينقل تلك الفكرة النّظرية إلى الواقع العَملي، بما يضمن ترسيخها كممارسة. لذا، تتعدد وتتداخل العَوامل الشخصية، والسياسية، والفكرية كمُؤثرات إيجابية أو سلبية في تأثيراتها على بنية أيّ من تلك التّجمعات، والتي تظل عُرضه للانقسامات الدّاخلية حَال تغير ثقل أي مُؤثر أوّلي فيها.

يتم كل ذلك وفق سِياقات سِياسيّة واجتماعية داخلية وخارجية يكون لها تأثيراتها المُتفاوتة على مَسارات تلك الحَالة السّلفيّة فكريّاً وتنظيميّاً، لتنتج أهدافاً مُتباينة مرتبطة بإحداث توازنات في المشهد السّياسي، سواء حال وُجود أفكار إسلامية تُنازع السّلطة شَرعيتها، أو كوسيلة امتصاص وتسكين لأزمات المجتمع، وتفخيخ فُرص التّمرد على السّلطة، أو استخدامها كقوة ناعمة يتم تَضخيمها لصالح مَشروع سياسي مُستهدف.

أحد الجوانب الرئيسة لذلك الحضور السلفي، ارتبط بالوسيط الذي يَقُوم بنقل الفكرة إلى قطاعات مُتعددة، وكما أنّ للتّنظيم والعامل الشخصي دوره في ذلك، نفس الأهمية للوسيط الإعلامي بصفته أداة وصل بين الفكرة والفرد. لذا، اشتبك غالب القِطاعات السّلفيّة مع مُختلف وسائل الإعلام وفق المُتاح لهم بدءاً من شرائط الكاسيت إلى الفضائيات، ثم المُنتديات الرّقمية وليس انتهاء بمواقع التواصل الاجتماعي، وإن كان الأمر في البدء قد حدث بغرض الدّعوة والنّشر للأفكار، إلّا أنّ الأمر امتدّ إلى تَكوين لجان إلكترونية بغرض الحشد لصالح بعض المشروعات الحركية التي نظموها من وقت لآخر بما يعني إدراك الكثير منهم لدور الإعلام في الدعوة والحركة.

إلّا أنه في المقابل، لم تتوافر القدرة على تجاوز أخطاء وأزماتهم الإعلامية؛ فعبر عقدين من الزمن لم يتغير واقع الفضائيات السلفية واستمرت أزماتها دُون تَغيير، سَواء على مُستوياتها الدّاخلية -الإدارية والفنية والشرعية- شَكلاً ومَضموناً، إضافة إلى مَضمون تأثيراتها على الجُمهور المُستهدف، وهو ما يُعيدنا إلى أزمة الفكرة السّلفيّة في غياب آلياتها للتوفيق بين المُحددات النّظرية ومُمارساتهم العَملية، ويَعني بالتالي استمرار الأزمات وتكرارها.

Mominoun
MominounWithoutBorders
@ Mominoun_sm

info@mominoun.com
www.mominoun.com